

## كتاب الصداق

وهو: العِوَضُ المسمى في عقدِ نكاحٍ، وبعده.

وهو مشروعٌ في نكاحٍ. وتُستحبُّ تسميته فيه، .....

شرح منصور

### كتاب الصداق

(ابفتح الصاد وكسرهما<sup>(١)</sup>). يقال: أصدقتُ المرأةَ، ومهرتها، وأمهرتها.

حكاهما الزجاجُ وغيره<sup>(٢)</sup>. وفي «المغني»<sup>(٣)</sup> وغيره: لا يقال: أمهرتها.

(وهو العوض المسمى في عقدِ نكاحٍ، و) المسمى (بعده) أي: النكاح،

لمن لم يسم لها فيه. وكما يسمى صداقاً، يسمى مهراً، وصدقةً، ونحلةً، وفريضةً، وأجرأً، وعلاقاً، وعقراً، وجبأً<sup>(٤)</sup>.

(وهو): أي: الصداقُ (مشروعٌ في نكاحٍ) إجماعاً؛ لقوله تعالى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِنَّ نَحْلَةً﴾ [النساء: ٤]. قال أبو<sup>(٥)</sup> عبيد: يعني: عن طيب

نفسٍ به، كما تطيبُ النفسُ بالهبة<sup>(٦)</sup>. وقيل: نحلة من الله للنساء. ولأنه ﷺ

تزوج، وزوج بناته على صداقات<sup>(٧)</sup>، ولم يتركه في النكاح<sup>(٨)</sup>. (وتستحبُّ

تسميته) أي: الصداق، (فيه) أي: النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ

ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ عَيْرَ مُسْتَفْحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]، ولما تقدم

من فعله ﷺ، ولأن تسميته أقطع للنزاع، وليست شرطاً؛ لقوله تعالى:

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

(١-١) ليست في الأصل.

(٢) «كتاب فعلت وأفعلت» للزجاج ص ٨٧، و«لسان العرب»: (صدق).

(٣) ٩٨/١٠، و«المنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٨٠/٢١.

(٤) في (ز)، و(م): «جبأ».

(٥) ليست في (م).

(٦) معونة أولي النهى ٢٤٤/٧.

(٧) كذا في النسخ الخطية و(م).

(٨) سيأتي بنصه.

وتخفيفه، وأن يكون من أربع مئة درهم، وهو صدقُ بناتِ النبي ﷺ إلى خمس مئة، وهي صدقُ أزواجه. ....

شرح منصور

وروي أنه ﷺ زوّج رجلاً امرأة ولم يسم لها مهرًا<sup>(١)</sup>.

(و) يُستحبُّ (تخفيفه) أي: الصداق؛ لحديث عائشة مرفوعاً: «أعظمُ النساءِ بركةً أيسرهن مؤنة»<sup>(٢)</sup>. رواه أبو حفص. وعن أبي هريرة: أن رجلاً تزوّج امرأة من الأنصار، فقال النبي ﷺ: «على كم تزوجتها؟» فقال: على أربع أواق. فقال النبي ﷺ: «(على أربع أواق<sup>(٣)</sup>)! تنحتون الفضة من عروقِ هذا الجبل!». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>. (و) يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم، (وأن يكون من أربع مئة درهم) فضةً، (وهو) أي: المذكور من الأربع مئة (صدقُ بناتِ النبي ﷺ، إلى خمس مئة) درهم فضةً، (وهي) أي: الخمس مئة درهم فضة (صدقُ أزواجه) ﷺ؛ لما روى أبو العجفاء<sup>(٥)</sup>، قال: سمعت عمر يقول: لا تُغالوا في صداق النساء، فإنها لو كانت مكرمةً في الدنيا، أو تقوى في الآخرة، كان أولاكم/بها النبي ﷺ، ما أصدق رسولُ الله ﷺ امرأة من نسائه أكثر من اثني عشرة أوقية. رواه الترمذي<sup>(٦)</sup>. وعن أبي سلمة قال: سألتُ عائشة، كم كان صدقُ رسولِ الله ﷺ؟ قالت: كان صدقُه لأزواجه اثني عشرة أوقيةً ونشأ. قالت: أتدري ما النش؟ قلت: لا. قالت: نصفُ أوقية، فتلك خمس مئة درهم. رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي<sup>(٧)</sup>.

٧٠/٣

(١) أخرجه أبو داود (٢١١٧)، من حديث عقبة بن عامر.

(٢) أخرجه أحمد ١٤٥/٦.

(٣-٣) ليست في (ز).

(٤) في «صحيحه» (١٤٢٤) (٧٥).

(٥) في (م): أبو العجفاء. وأبو العجفاء: هَرَم بن نسيب، وقيل: ابن نسيب، وقيل: نسيب بن هرم. ذكره البخاري في فصل من مات من التسعين إلى المئة. وقال: في حديثه نظر. «التاريخ الصغير» ١/٢٤٤، و«تهذيب الكمال» ٤/٥٥٥.

(٦) في سننه (١١١٤).

(٧) أحمد ١٤/٦، ومسلم (١٤٢٦) (٧٨)، وأبو داود (٢١٠٥)، والنسائي ١١٦/٦، وابن ماجه (١٨٨٦).

وإن زاد، فلا بأس.

وكان له ﷺ أن يتزوج بلا مهر.

ولا يتقدر، فكل ما صح ثناً أو أجرة، صح مهراً وإن قل، .....

شرح منصور

والأوقية كانت أربعين درهماً.

(وإن زاد) الصداق على خمس مئة درهم، (فلا بأس) لحديث أم حبيبة: أن النبي ﷺ تزوجها وهي بأرض الحبشة، زوجها النجاشي، وأمهرها أربعة آلاف، وجهازها من عنده، وبعث بها مع شريحيل بن حسنة<sup>(١)</sup>، فلم يبعث إليها النبي ﷺ بشيء. رواه أحمد والنسائي<sup>(٢)</sup>، ولو كره، لأنكره.

(وكان له ﷺ أن يتزوج بلا مهر) لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ...﴾ الآية [الأحزاب: ٥٠].

(ولا يتقدر) الصداق، (فكل ما صح ثناً) في بيع (أو أجرة) في إجارة، (صح مهراً، وإن قل) لحديث: «التمس ولو خاتماً من حديد»<sup>(٣)</sup>. وحديث: «لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يده طعاماً،<sup>(٤)</sup> كانت له<sup>(٤)</sup> حلالاً». رواه أبو داود بمعناه<sup>(٥)</sup>. وعن عامر بن ربيعة: أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أرضيت من مالك ونفسك بنعلين؟» قالت: نعم. فأجازه. رواه أحمد وابن ماجه والترمذي<sup>(٦)</sup> وصححه، واشترط الخرقى<sup>(٧)</sup>: أن يكون له نصف يتمول، فلا يجوز على فلس ونحوه، وتبعه

(١) هو: أبو عبد الله، شريحيل بن حسنة، وهي أمه، واسم أبيه عبد الله بن المطاع، له صحبة. (ت ١٨هـ). «أسد الغابة» ٥١٢/٢، و«تهذيب الكمال» ١٢/٢٢٦-٢٢٨.

(٢) أحمد ٤٢٧/٦، والنسائي ١١٩/٦.

(٣) أخرجه البخاري (٥١٣٥)، ومسلم (١٤٢٥)، من حديث سهل بن سعد الساعدي.

(٤-٤) في (ز): «كان صداقاً».

(٥) في سننه (٢١١٠)، من حديث جابر.

(٦) أحمد (١٥٦٧٩)، والترمذي (١١١٣)، وابن ماجه (١٨٨٨).

(٧) متن الخرقى ص ١٠٦.

ولو على منفعة زوج أو حرٍّ غيره معلومة، مدة معلومة، كراية غنمها مدة معلومة. أو عمل معلوم منه أو غيره، كخياطة ثوبها، ورد قننها من محلٍّ معين. وتعليمها معيناً من فقه، أو حديث، أو شعرٍ مباح، أو أدب، أو صنعة، أو كتابة، ولو لم يعرفه. ويتعلمه ثم يعلمها.

عليه جمعٌ وصاحبُ «الإقناع»<sup>(١)</sup>. فيصح النكاح على عين، ودين حال، وموَجَلٍ، (ولو على منفعة زوج أو منفعة حرٍّ غيره) أي: الزوج، (معلومة) أي: المنفعة، (مدة معلومة، كراية غنمها مدة معلومة)، (أو على عمل معلوم منه) أي: الزوج، (أو من غيره، كخياطة ثوبها، ورد قننها) أي: الزوجة، (من محلٍّ معين) ومنافع الحرِّ والعبدِ سواء؛ لقوله تعالى عن شعيب لموسى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَلِّمَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبَّحُ﴾ [القصص: ٢٧]، ولأنَّ منفعة الحرِّ يجوزُ العوضُ عنها في الإجارة، فجازت صداقاً، كمنفعة العبدِ، والقولُ بأنها ليست مالا ممنوعاً؛ بأنه يجوزُ المعاوضةُ عنها وبها، ثم إن لم تكن المنفعة مالا، فقد أُجريت بحري المال، فإن كانت المنفعة مجهولة، كردَّ عبدها أين كان، وخدمتها فيما شاءت، لم يصحَّ الإصداق، كالثمن في البيع، والأجرة في الإجارة. (و) كأن/ يصدقها (تعليمها) أي: المنكوحه (معيناً من فقه، أو حديث) إن كانت مسلمة، فيعين الذي يتزوجها عليه: هل هو كله، أو باب منه، أو مسائل من باب، وفقه أي مذهب، وأي كتاب منه، وأن التعليم تفهيمه إياها أو تحفيظها؟ (أو شعرٍ مباح، أو أدب) من نحو، وصرف، ومعان، وبيان، وبيدع، ونحوه. (أو يصدقها تعليمها) (صنعة) كخياطة، (أو كتابة، ولو لم يعرفه) أي: العمل الذي أصدقته إياها. (ويتعلمه ثم يعلمها) إياه؛ لأن التعليم يكون<sup>(٢)</sup> في ذمته، أشبه ما لو أصدقها مالا في ذمته

(١) ٢٧٥/٣.

(٢) في (ن): «يجوز».

وإن تعلّمته من غيره، لزمته أجرته تعليمها.

وعليه بطلاقها قبل تعليم ودخول، نصف الأجرة، وبعد دخول،  
كلها.

وإن علّمها ثم سقط، رجّع بالأجرة، ومع تنصّفه بنصفها.

شرح منصور

لا يقدر عليه حال<sup>(١)</sup> الإصداق، ويجوز أن يقيم لها من يعلمها.

(وإن تعلّمته) أي: ما أصدقها تعليمه (من غيره) أي: الزوج، (لزمته أجرته تعليمها) وكذا إن تعذّر عليه تعليمها، أو أصدقها خياطة ثوب، فتعذّرت عليه، كما لو تلف الثوب ونحوه. وإن مرض، أقيم مقامه من يخطئه. وإن جاءته بغيرها ليعلمها ما أصدقها، لم يلزمه؛ لأن المستحقّ عليه العمل في عين، لم يلزمه إيقاعه في غيرها، كما لو استأجرته لخياطة ثوب معين، فأنته بغيره، ليخطئه لها، ولأن المتعلمين يختلفون في التعليم اختلافاً كثيراً، وقد يكون له غرض في تعليمها، فلا يلزمه تعليم غيرها. وإن أتاها بغيره، ليعلمها، لم يلزمها قبوله؛ لاختلاف المعلمين في التعليم، وقد يكون لها غرض في التعلم منه؛ لكونه زوجها.

(وعليه) أي: من أصدق امرأة تعليم شيء (بطلاقها قبل تعليم ودخول) بها، (نصف الأجرة) للتعليم؛ لأنها صارت أجنبية منه، فلا تؤمن في تعليمها الفتنة. (و) إن طلقها قبل تعليم (بعد دخول)، فعليه (كلها) أي: الأجرة؛ لاستقرار ما أصدقها بالدخول.

(وإن علّمها) ما أصدقها تعليمه، (ثم سقط) الصداق لحيء الفرقة من قبلها، (رجع) الزوج على الزوجة (بالأجرة) لتعليمها؛ لتعذر الرجوع بالتعليم. (و) يرجع (مع تنصّفه): أي الصداق لنحو طلاقه إياها بعد أن علّمها، (بنصفها) أي: أجرة التعليم.

(١) البيت في (ز).

ولو طَلَّقَهَا فَوُجِدَتْ حَافِظَةً لِمَا أُصْدَقَهَا، وَادَّعَى تَعْلِيمَهَا،  
وَأَنْكَرَتْ، حَلَفَتْ.

وَإِنْ أُصْدَقَهَا تَعْلِيمَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَوْ مَعِينًا، لَمْ يَصَحَّ.

وَمَنْ تَزَوَّجَ، أَوْ خَالَعَ نِسَاءً بَمَهْرٍ، .....

شرح منصور

(ولو طَلَّقَهَا فَوُجِدَتْ حَافِظَةً لِمَا أُصْدَقَهَا) تَعْلِيمَهُ (وَادَّعَى تَعْلِيمَهَا) إِيَّاهُ،  
(فَأَنْكَرَتْ، حَلَفَتْ) لِأَنَّهَا مَنكَرَةٌ، وَالْأَصْلُ عَدْمُهُ. وَإِنْ عَلَّمَهَا مَا أُصْدَقَهَا  
تَعْلِيمَهُ، ثُمَّ نَسِيَتْهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَفَى لَهَا بِهِ، وَإِنَّمَا تَلَفَ الصِّدَاقُ  
بَعْدَ الْقَبْضِ. وَإِنْ كَانَتْ كَلِمًا لِقِنِّهَا شَيْئًا، نَسِيَتْهُ، لَمْ يُعَدَّ تَعْلِيمًا عَرَفًا.

(وَإِنْ أُصْدَقَهَا تَعْلِيمَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَوْ) كَانَ مَا أُصْدَقَهَا تَعْلِيمَهُ مِنَ  
الْقُرْآنِ (مَعِينًا، لَمْ يَصَحَّ) لِأَنَّ الْفُرُوجَ لَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بِالْأَمْوَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا  
أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ/الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. وَالطَّوْلُ: الْمَالُ. وَمَا رُوِيَ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: «لَا تَكُونَ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ  
مَهْرًا»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ النَّجَادُ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ لَا يَقَعُ إِلَّا قَرِيبَةً لِفَاعِلِهِ، فَلَمْ يَصَحَّ أَنْ  
يَقَعَ صِدَاقًا، كَالصُّومِ وَالصَّلَاةِ. وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُوهَبِيَّةِ، وَقَوْلُهُ ﷺ فِيهِ: «زَوَّجْتُكَهَا  
بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، فَقِيلَ مَعْنَاهُ: زَوَّجْتُكَهَا؛ لِأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ  
الْقُرْآنِ، كَمَا زَوَّجَ أَبَا طَلْحَةَ عَلَى إِسْلَامِهِ<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ذِكْرُ  
التَّعْلِيمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِذَلِكَ الرَّجُلِ؛ لِحَدِيثِ النَّجَادِ<sup>(٥)</sup>.

٧٢/٣

(وَمَنْ تَزَوَّجَ) نِسَاءً، (أَوْ خَالَعَ نِسَاءً) وَكَانَ تَزَوُّجُهُ لهنَّ (بِمَهْرٍ) وَاحِدٍ،

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٦٤٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَعَاوِيَةَ.

(٢) فِي (م): «الْبَحَارِي».

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ١١٦.

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٠٤١٧)، وَالنَّسَائِيُّ ١١٤/٦، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(٥) فِي (م): «الْبَحَارِي» وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ آتِفًا.

أو عِوَضٍ واحدٍ، صَحَّ، وَقَسَمَ بَيْنَهُنَّ عَلَى قَدْرِ مَهْوَرٍ مِثْلَهُنَّ.  
ولو قال: بَيْنَهُنَّ، فعلى عددِهنَّ.

### فصل

وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ. فلو أَصْدَقَهَا دَاراً أَوْ دَابَّةً أَوْ ثوباً أَوْ عبداً مطلقاً، أَوْ رَدًّا

شرح منصور

(أو) كان خلعه لمن على (عوضٍ واحدٍ) ولم يقل: بينهن بالسوية، (صح) فيهما؛ لأنه<sup>(١)</sup> عقد معاوضة علم العوض فيه إجمالاً، فلم تؤثر جهالة تفصيليه، فصحَّ، كما لو اشترى ثلاثة أعبدٍ بثمن واحدٍ. (وقسم) المهر في التزويج، والعوض في الخلع (بينهن) أي: الزوجات أو المختلعات، (على قدر مهوَرٍ مثلهن) لأن الصفقة اشتملت على أشياء مختلفة القيمة<sup>(٢)</sup>، فوجب تقسيم العوض عليها بالقيمة،<sup>(٣)</sup> كما لو اشترى شقصاً وسيفاً<sup>(٤)</sup>.

(ولو قال) متزوج: تزوجتهن على ألفٍ (بينهن) أو قال مخالع: خالعتهن على ألفٍ بينهن، (ف) قبلن، فالألف يقسم (على عددِهن) أي: الزوجات أو المختلعات بالسوية؛ لأنه أضافه إليهن إضافةً واحدةً. قال في «شرح»<sup>(٥)</sup>: بلا خلافٍ. وإن قال: زوّجتك بنيتي، واشتريت هذا العبدَ بألفٍ مثلاً، صحَّ، وقسط على قيمة العبدِ ومهرِ مثلها، و: زوّجتكها، ولك هذا الألف بألفين، لم<sup>(٥)</sup> يصحَّ؛ لأنه كمدّ عجوة<sup>(٦)</sup>.

(ويشترط علمه) أي: الصداق كالثمن، (فلو أصدقها داراً) مطلقاً، (أو دابّةً) مطلقاً،<sup>(٧)</sup> (أو ثوباً) مطلقاً، (أو عبداً مطلقاً، أو) أصدقها رداً

(١) في (ز): «لأنهما»، وفي (س): «لأنها».

(٢) ليست في (ز).

(٣-٣) ليست في (ز) و(س).

(٤) معونة أولي النهى ٢٥٤/٧.

(٥) في (س): «لا».

(٦) انظر تفصيلها ٢٥٧/٣.

(٧-٧) ليست في (ز)

عندها أين كان، أو خِدْمَتَهَا مَدَّةً فِيمَا شَاءَتْ، أو مَا يُشْمِرُ شَجْرَهُ  
وَنَحْوَهُ، أو مَتَاعَ بَيْتِهِ وَنَحْوَهُ، لَمْ يَصَحَّ.  
وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَا تَصَحُّ التَّسْمِيَةُ، أو خِلا العَقْدُ عَنْ ذِكْرِهِ، يَجِبُ مَهْرُ  
المَثَلِ بالعقد.

شرح منصور

عندها أين كان، أو) أصدقها (خدمتها) أي: أن يخدمها (مدّة فيما شاءت،  
أو) أصدقها معدوماً نحو (ما يُشمر شجره) في هذا العام، أو مطلقاً، (ونحوه)  
كما لو أصدقها حمل أمته، (أو) أصدقها (متاع بيته) أو ما في بيته من متاع،  
ولا تعلمه، (ونحوه) كما لو نكحها على أن يحجّ بها، أو على طير في هواء،  
أو سملك في ماء، أو حشرات، أو ما لا يتموّل عادةً، كجبة خنطة، وقشرة  
حوزة، (لم يصح) الإصداق، أي: التسمية؛ لجهالة هذه الأشياء قدرها وصفة،  
والغرر والجهالة فيها كثير، ومثل ذلك لا<sup>(١)</sup> يحتمل؛ لأنه<sup>(٢)</sup> يؤدي إلى النزاع؛  
إذ لا أصل<sup>(٣)</sup> يرجع إليه. <sup>(٤)</sup> ولو وقع<sup>(٤)</sup> الطلاق، لم يدر ما يرجع إليه. وكذا  
كل ما هو مجهول القدر أو الحصول، لا يصح أن يكون صداقاً، بلا خلاف.  
ذكره في «شرحه»<sup>(٥)</sup>.

٧٣/٣

(وكل موضع لا تصح فيه) التسمية، أو خلا العقد أي: عقد النكاح  
(عن ذكره) أي: الصداق، وهو تفويض البضع، (يجب) للمرأة (مهر المثل  
بالعقد) لأن المرأة لا تسلم<sup>(٦)</sup> إلا ببدل، ولم يسلم البدل<sup>(٧)</sup>، وتعذر ردّ  
العوض، فوجب بدله، كيبيعه سلعة بخمر، فتلف عند مشتر.

(١) ليست في (ز).

(٢) في (ز): «لا».

(٣) بعدها في (م): «له».

(٤-٤) في (س): «ولو وقع».

(٥) معونة أولي النهى ٢٥٦/٧.

(٦) بعدها في (م): «نفسها».

(٧) في (ز): «البدل».

ولا يضرُّ جهلٌ يسيراً. فلو أصدقها عبداً من عبيده، أو دابةً من دوابّه، أو قميصاً من قمصانه، ونحوه، صحّ، ولها أحدُهم بقرعةٍ. وقنطاراً من زيتٍ، أو قفيزاً من حنطةٍ، ونحوهما، صحّ ولها الوَسَطُ. ولا غَرَرٌ يُرجى زواله.

فيصحُّ على معيّنٍ آبقٍ أو مغتصبٍ يحصّله، ودينٍ سلّمٍ، ومبيعٍ اشتراه ولم يقبضه.

وعبدٌ موصوفٍ، .....

شرح منصور

(ولا يضرُّ جهلٌ يسيراً) في صدقٍ. (فلو أصدقها عبداً من عبيده)، صحّ. (أو) أصدقها (دابةً من دوابّه) بشرط تعيين نوعها، كفرسٍ من خيله، أو جمليٍّ من جماله، أو بغلٍ من بغاله، أو حمارٍ من حميره، أو بقرةً من بقره ونحوه، صحّ. (أو) أصدقها (قميصاً من قمصانه ونحوه) كخاتمٍ من خواتمه، (صحّ)، ولها أحدُهم بقرعةٍ نصّاً؛ لأن الجهالة فيه يسيرةٌ، ويمكن<sup>(١)</sup> التعيين فيه بالقرعة، بخلاف ما إذا أصدقها عبداً وأطلق.

(و) لو أصدقها (قنطاراً من زيتٍ، أو قفيزاً من حنطةٍ، ونحوهما) كقنطارٍ من سمنٍ، أو قفيزٍ من ذرّةٍ، (صحّ) لما تقدم، (ولها الوسط)<sup>(٢)</sup> (لأنه العدل<sup>(٢)</sup>).

(ولا) يضرُّ (غَرَرٌ يُرجى زواله) في صدقٍ.

(فيصحُّ) أن يتزوَّجها (على) رقيقٍ (معيّنٍ آبقٍ) يحصّله، (أو) على (مغتصبٍ يحصّله) لها، (و) على (دينٍ سلّمٍ، و) على (مبيعٍ اشتراه) ولو بكيلٍ أو وزنٍ أو عدٍّ أو ذرعٍ، (ولم يقبضه).

(و) على (عبدٍ) ونحوه (موصوفٍ) لأنَّ الغررَ يزولُ بتحصيل الآبقِ والمغتصبِ،

(١) في (ز): (مبيعاً).

(٢-٢) ليست في (ز).

فلو جاءها بقيمتها، أو خالعتها على ذلك فجاءته بها، لم يلزم قبولها.  
وعلى شرائه لها عبد زيد، فإن تعذر شراؤه بقيمتها، فلها قيمته.  
وعلى ألف، إن لم تكن له زوجة، أو إن لم يخرجها من دارها  
أو بلدها، وألفين، إن كانت له زوجة، أو أخرجها، ونحوه، صح، لا

شرح منصور

واستيفاء مسلم فيه، وتسليم مبيع، وتحصيل موصوف. واحتمال الغرر فيما  
ذكر أولى من احتمال ترك التسمية، والرجوع إلى مهر المثل. وهذا بخلاف  
البيع والإجارة؛ لأن العوض فيهما أحد ركني العقد، بخلاف النكاح.

(فلو جاءها) الزوج (بقيمتها) أي: الموصوف، لم يلزم قبولها، (أو  
خالعتها) الزوجة (على ذلك) أي: نحو عبد موصوف، (فجاءته بها) أي:  
بقيمة الموصوف الذي خالعتها عليه، (لم يلزم قبولها) أي: القيمة؛ لأنها  
معاوضة عما لم يتعذر تسليمه، فلا يجبر عليها من أبائها.

(و) يصح أن يتزوجها (على شرائه لها عبد زيد) لأنه غرر يسير. (فإن  
تعذر شراؤه بقيمتها، فلها قيمته) لتعذر تسليمه، كما لو كان بيده،  
(أفاستحق).

(و) إن تزوجها (على ألف، إن لم تكن له زوجة، أو) تزوجها على ألف  
(إن لم يخرجها من دارها، أو) من (بلدها، و<sup>(٢)</sup>) على (ألفين<sup>(١)</sup>) إن كانت له  
زوجة، أو أخرجها) من دارها أو بلدها، (ونحوها) أي: هذه الصورة، كأن  
تزوجها على ألف إن لم تكن له سريّة، وألفين إن كانت، (صح) ذلك؛ لأنّ  
خلو المرأة من ضرّة أو سريّة تغايرها وتضيّق عليها من أكبر أغراضها  
المقصودة، وكذا بقاؤها بدارها أو بلدها بين أهلها وفي وطنها. ولذلك  
تحفف صداقها؛ لتحصيل غرضها، وتغلبه عند فواته. و(لا) يصح أن يتزوجها

(١-١) ليست في (ز).

(٢) في الأصل: «أو».

على ألفٍ، إن كان أبوها حيًّا، وألفين، إن كان ميتاً.  
وإن أصدقها عتقَ قنٍ له، صحَّ. لا طلاقَ زوجةٍ له، أو جعله إليها  
إلى مدّةٍ. ولها مهرٌ مثلها.

ومن قال لسيدته: أعتقيني على أن أتزوجك، فأعتقته، أو قالت  
ابتداءً: أعتقتك على أن تتزوجني، عتقَ مجَّاناً.

ومن قال: أعتق عبدك عني على أن أزوجه ابنتي، لزمته قيمته بعتقه،

شرح منصور

٧٤/٣

(على ألفٍ إن كان أبوها حيًّا، وألفين إن كان) / أبوها (ميتاً) لأنه ليس له في موتِ  
أيها غرضٌ صحيح، وربما كان حالُ الأبِ غيرَ معلومٍ، فيكون الصداقُ مجهولاً.  
(وإن أصدقها عتقَ قنٍ له) من ذكر أو أنثى، (صحَّ) لأنه يصحُّ  
الاعتياضُ عنه. و(لا) يصح أن يصدقها (طلاقَ زوجةٍ له، أو) أن يصدقها  
(جعلها) أي: طلاقَ ضررتها (إليها إلى مدّة) ولو معلومة؛ لحديث (ابن  
عمرو) مرفوعاً: «لا يحلُّ لرجل أن ينكحَ امرأةً بطلاقِ أخرى»<sup>(١)</sup>. ولأن  
خروجَ البضعِ من الزوج ليس بتممّولٍ، فهو كما لو أصدقها نحو خمير. (ولها  
مهرٌ مثلها) لفساد التسمية.

(ومن قال لسيدته: أعتقيني على أن أتزوجك، فأعتقته) على ذلك، عتق  
مجَّاناً. (أو قالت) له سيدته<sup>(٢)</sup> (ابتداءً: أعتقتك على أن تتزوجني، عتقَ مجَّاناً) فلا  
يلزمه أن يتزوج بها؛ لأنَّ ما اشترطه عليه حقٌّ، فلا يلزمه، كما لو شرطت عليه  
أن تهبه دنائير، فيقبلها، ولأن النكاح من الرجل لا عوض له، بخلاف المرأة.

(ومن قال) لآخر: (أعتق عبدك عني على أن أزوجه ابنتي) فأعتقه  
سيده على ذلك، (لزمته) أي: القائلَ (قيمته) لمعتقه (بعتقه) ولم يلزم القائلَ

(١-١) في (م) و(ز): «ابن عمر».

(٢) أخرجه أحمد (٦٦٤٧).

(٣) ليست في (ز).

كَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَلَى أَنْ أُبَيْعَكَ عَبْدِي.

وَمَا سُمِّيَ أَوْ فُرِضَ مُوجَّلاً، وَلَمْ يُذَكَّرْ مَحَلَّهُ، صَحَّ، وَمَحَلُّهُ  
الْفُرْقَةُ.

شرح منصور

نزویجُ ابنته لمعتق عبده.

(ک) قوله لآخر: (أعتق عبدك على أن أبيعك عبدي) ففعل<sup>(١)</sup>، فلزمه  
قيمته بعته، لا أن يبيعه عبده. وإن تزوجها على أن يعتق أباه، صحَّ. نصًّا،  
فإن تعذر عليه بقيمته<sup>(٢)</sup>، فلها قيمته، وإن جاءها بها مع إمكان شرائه، لم  
يلزمها قبولها؛ لأنه يفوت عليها الغرض في عتق أبيها.

(وما سُمِّيَ) في العقد من صداق موجَّـل، (أو فُرِضَ) بعد العقد لمن لم  
يسم لها صداقاً (موجَّـلاً، ولم يُذَكَّرْ مَحَلُّهُ) بأن قيل: على كذا موجَّـلاً، (صح)  
نصًّا. (ومحلُّه الفرقَةُ) البائنة؛ لأنَّ اللفظَ المطلق يُحمل على العرف، والعرفُ في  
الصداقِ الموجَّـلِ<sup>(٣)</sup> تركُّ المطالبة به إلى الموت أو البينونة، فيحمل عليه، فيصير  
حينئذ معلوماً بذلك، وعلم منه: أنه يصحُّ جعلُ بعضه حالاً وبعضه موجَّـلاً<sup>(٤)</sup>،  
بموت أو فراق، كما هو معتاد الآن، بخلاف الأجل المجهول، كقدم زيد، فلا  
يصحُّ لجهالته، وأما المطلق، فإنَّ أجله الفرقَةُ بحكم العادة، وقد صرفه هنا عن  
العادة ذكرُ الأجل، ولم يبيِّنْه، فبقي مجهولاً. قال في «الشرح»<sup>(٥)</sup>، فيحتمل أن  
تبطل التسمية، ويحتمل أن يبطل التأجيلُ ويحلَّ. انتهى. قلت: والثاني هو<sup>(٦)</sup>  
مقتضى ما سبق في البيع، فهنا أولى.

(١) في (ز): «فقبل».

(٢) في (م): «اعتقه».

(٣) ليست في (س).

(٤) هي نسخة في هامش الأصل، وليست في (س) و(ز).

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٢٨/٢١.

(٦) ليست في الأصل.

فصل

وإن تزوجها على خمر، أو خنزير، أو مالٍ مغصوبٍ، صحَّ،  
ووجب مهرُ المثل.

وعلى عبدٍ، فخرج حرّاً أو مغصوباً، فلها قيمته يومَ عقدٍ.  
ولها في اثنين، .....

شرح منصور

٧٥/٣

(وإن تزوجها على خمرٍ أو خنزيرٍ أو مالٍ مغصوبٍ، صحَّ) النكاح.  
نصاً، وهو قول عامة الفقهاء؛ لأنه عقدٌ لا يفسدُ بجهالةِ العوضِ، فلا يفسدُ  
بتحريمه، كالخلع، ولأن فسادَ العوضِ لا يزيدُ على عدمه، ولو عدم فالنكاحُ  
صحيحٌ، فكذا<sup>(١)</sup> إذا فسد. (ووجب) للزوجة على زوجها (مهرُ المثل)  
لاقتضاءِ فسادِ العوضِ ردَّ عوضه، وقد تعذّر لصحة النكاح، فوجب ردُّ قيمته،  
وهي مهرُ المثل، وكما لو تلفَ المبيعُ بيعاً فاسداً بيدِ مشتريه.

(و) إن تزوجها (على عبدٍ، فخرج حرّاً، أو) خرج (مغصوباً، فلها  
قيمتُه) ويقدرُ حرّاً عبداً (يومَ عقدٍ) لرضاها بقيمتِه؛ إذ ظنَّته مملوكاً له، وكما  
لو وجدته معيباً، فردته، بخلاف قوله: أصدقتك هذا الحرّاً أو المغصوب، فإنه  
كرضاها بغير شيءٍ؛ إذ<sup>(٢)</sup> رضيت بما ليس<sup>(٣)</sup> بمال، أو بما لا يقدر على تملكه  
لها، فوجود<sup>(٤)</sup> التسمية كعدمها، فكان لها مهرُ المثل، وسواء سلّمه لها، أو لم  
يسلّمه؛ لأنه سلّم ما ليس له تسليمه، فهو كعدمه.

(ولها في اثنين) <sup>(٥)</sup>أصدقتها إياهما<sup>(٥)</sup>، إما من عبدین، أو أمتین، أو عبد و<sup>(٦)</sup>أمة،

(١) بعدها في (س): «العوض»، وهي نسخة في هامش الأصل.

(٢) في (م) و(ز): «إذا».

(٣) بعدها في (س): «مهرأ».

(٤) في (س): «فوجه».

(٥-٥) في (ز): «أصدقتها إياهما»، وفي (م): «أصدقتها إياهما».

(٦) في (م): «أو».

بان أحدهما حرّاً، الآخرُ، وقيمة الحرِّ.

وتُخَيَّرُ في عين، بان جزءٌ منها مستحقّاً، أو عَيْنَ ذَرْعِهَا، فبانَتْ أقلُّ، بَيْنَ أَخْذِهِ وَقِيَمَةِ مَا نَقَصَ، وَبَيْنَ قِيَمَةِ الْجَمِيعِ.

وما وجدتُ به عيباً، أو ناقصاً صفةً شرطتها، فكَمِيعِ. ولتزوِّجَةِ على عصير، بان حرّاً، مثلُ العَصِيرِ.

شرح منصور

ف(بان أحدهما حرّاً)، الرقيقُ (الآخرُ، وقيمة الحرِّ) أي: الذي خرج حرّاً. نصّاً، وكذا لو خرج أحدهما مغصوباً؛ لأنه الذي تعذّر تسليمه، والأوّل لا مانع منه.

(وتُخَيَّرُ) زوجةً (في عين) جُعِلَتْ لها صداقاً، كدارٍ وعبدٍ (بان جزءٌ منها) أي: العين (مستحقّاً) بين أخذِ قيمةِ العينِ كلّها، أو أخذِ جزءٍ غيرِ المستحقِّ وقيمةِ الجزءِ المستحقِّ؛ لأنَّ الشركةَ عيبٌ، فكان لها الفسخُ بها، كغيرها من العيوب. (أو) أي: وللزوجةِ الخيارُ في عين<sup>(١)</sup> (عَيْنَ ذَرْعِهَا، فبانَتْ أقلُّ) مما عَيْنَ، كأنَّ عَيْنَهَا عشرةٌ، فبانَتْ تسعةً، (بين أخذِهِ) أي: المذروع<sup>(٢)</sup> (و) أخذِ (قيمةٍ ما نقص) منه من ذرعه، (وبين الرّدِّ، وأخذِ (قيمةِ الجميع) أي: جميع المذروع<sup>(٣)</sup>)؛ لعيبه بالنقص.

(وما وجدتُ به) المرأةُ (عيباً) من صداقٍ معيّن، (أو) وجدته (ناقصاً) صفةً شرطتها، فكَمِيعِ) يجذّه مشترِ معيباً أو ناقصاً صفةً شرطتها فيه، فلها رُدُّه وطلبُ قيمته أو مثله، ولها إمساكُه مع أرشِ العيبِ أو فقدِ الصفةِ. والموصوفُ في الذمّةِ إنْ نقصَ بعضَ الصفاتِ، لها إمساكُه أو رُدُّه وطلبُ بدلِهِ فقط. (ولتزوِّجَةِ على عصيرٍ بان حرّاً، مثلُ العَصِيرِ) لأنه مثليٌّ، فالمثل<sup>(٣)</sup> إليه

(١) ليست في «م».

(٢) في (س): «الثوب».

(٣) ليست في (ز)، وفي الأصل: «والمثلي».

ويصحُّ على ألفِ لها وألفِ لأبيها، أو الكلُّ له، إن صحَّ تملكه.  
وإلا فالكلُّ لها، كشرطِ ذلك لغير الأب.

شرح منصور

أقرب من القيمة، ولهذا يُضمن به<sup>(١)</sup> في الإِتلافِ، وكذا لو أصدقها خلاً فبان خمراً. وإن قال: أصدقْتُها هذا الخمرَ، وأشار إلى خلِّ. أو: عبدِ فلانِ هذا، وأشار إلى عبده، صحَّت التسمية، ولها المشارُ إليه، كبعثك هذا الأسودَ أو الطويلَ، مشيراً إلى أبيضَ أو قصيرَ.

٧٦/٣

(ويصحُّ) أن يتزوَّج المرأةَ (على ألفِ لها وألفِ/ لأبيها، أو) على أن (الكلُّ) أي: كلُّ الصداقِ (له) أي: لأبيها (إن صحَّ تملكه) من مالِ ولده، وتقدَّم بيانُ شروطه في الهبة. فيصحُّ اشتراطُ الأبِ الصداقَ كلِّه أو بعضه له، ولقوله تعالى في قصةِ شعيب: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمْلِكَ لَكَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَّجٌ﴾ [القصص: ٢٧]. فجعل الصداقَ الإِجارةَ على رعايةِ غنمه، وهو شرطٌ لنفسه، ولأنَّ للوالدِ أخذُ ما شاء من مالِ ولده، كما تقدَّم بدليله في الهبة، فإذا شرطَ لنفسه الصداقَ أو بعضه، كان أخذاً من مالِ ابنته. وعن مسروق: أنه لما زوَّج ابنته، اشترطَ لنفسه عشرةَ آلافٍ، فجعلها في الحجِّ والمساكين، ثم قال للزوج: جهِّز امرأتك<sup>(٢)</sup>. وروي نحوه عن الحسين<sup>(٣)</sup>. (وإلا) يكن الأبُّ ممن يصحُّ تملكه من مالِ ولده، ككونه بمرضِ موتٍ أحدهما المخوفِ، أو يعطيه لولدٍ آخرَ، (فالكلُّ) أي: كل<sup>(٤)</sup> الصداقِ (لها) أي: الزوجة، (كشرطِ ذلك) أي: الصداقِ أو بعضه (لغير الأبِ) كجدِّها أو أخيها، فيبطل الشرط. نصًّا، ولها المسمَّى جميعه، لصحة التسمية؛ لأنَّ ما اشترطَ عوضٌ في تزويجها، فكان صداقاً لها، كما لو جعله لها، فتنفِي الجهالة.

(١) ليست في (ز).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٠٠/٢.

(٣) لم نقف عليه.

(٤) ليست في الأصل.

وَيَرْجِعُ إِنْ فَارَقَ قَبْلَ دُخُولِ، فِي الْأُولَى بِالْفِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقَدْرِ  
نَصْفِهِ. وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَبِ، إِنْ قَبِضَهُ مَعَ النِّيَّةِ.  
وَقَبْلَ قَبْضِهِ، يَأْخُذُ مِنَ الْبَاقِي مَا شَاءَ، بِشَرْطِهِ.

### فصل

وَالْأَبُ تَرْوِيحُ بَكْرٍ وَثَيْبٍ بَدُونَ صَدَاقٍ مِثْلِهَا، وَإِنْ كَرِهَتْ.....

شرح منصور

(وَيَرْجِعُ) زَوْجٌ (إِنْ فَارَقَ) أَي: طَلَّقَ وَنَحْوَهُ (قَبْلَ دُخُولِ فِي) الْمَسْأَلَةِ  
(الْأُولَى) وَهِيَ: مَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ لَهَا، وَأَلْفٍ لِأَيِّهَا (بِالْفِ) عَلَيْهَا دُونَ  
أَيِّهَا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ مَالِ ابْنَتِهِ أَلْفًا، فَلَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ بِهِ عَلَيْهِ. (و) يَرْجِعُ إِنْ  
فَارَقَ قَبْلَ دُخُولِ (فِي) الْمَسْأَلَةِ (الثَّانِيَةِ) وَهِيَ: مَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّ الصَّدَاقَ  
كُلَّهُ لِأَيِّهَا، (بِقَدْرِ نَصْفِهِ) عَلَيْهَا، (وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَبِ إِنْ قَبِضَهُ<sup>(١)</sup>) مَعَ النِّيَّةِ  
أَي: نِيَّةِ تَمْلُكِهِ؛ لِأَنَّا قَدَرْنَا أَنَّ الْجَمِيعَ صَارَ لَهَا، ثُمَّ<sup>(٢)</sup> أَخَذَهُ الْأَبُ مِنْهَا، فَصَارَ  
كَأَنَّهَا قَبِضَتَهُ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ أَخَذَهُ<sup>(٤)</sup> مِنْهَا.

(و) إِنْ فَارَقَ الزَّوْجُ (قَبْلَ قَبْضِهِ) أَي: الصَّدَاقِ مِنَ الزَّوْجِ، فَالْأَبُ  
(يَأْخُذُ) مِمَّا قَبِضَهُ (مِنَ الْبَاقِي مَا شَاءَ بِشَرْطِهِ) السَّابِقِ، كَسَائِرِ مَا لَهَا، وَعَلِمَ  
مِنْهُ: أَنَّ الْأَبَ لَا يَمْلِكُهُ بِالشَّرْطِ، بَلِ الْقَبْضُ مَعَ النِّيَّةِ.

(وَالْأَبُ تَرْوِيحُ بَكْرٍ وَثَيْبٍ بَدُونَ صَدَاقٍ مِثْلِهَا) وَلَوْ كَبِيرَةً، (وَإِنْ  
كَرِهَتْ) نَصًّا، لِأَنَّ عَمَرَ خَطَبَ النَّاسِ، فَقَالَ: أَلَا لَا تَقَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ،  
فَمَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا مِنْ نِسَائِهِ وَلَا أَحَدًا مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ  
عَشْرَةَ أُوقِيَةً<sup>(٥)</sup>. وَكَانَ<sup>(٦)</sup> ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ، فَكَانَ اتِّفَاقًا

(١) فِي (م): «قَبِضَتَهُ».

(٢) بَعْدَهَا فِي (ز): «إِنْ».

(٣) فِي (م): «قَبِضَهُ».

(٤) فِي (م): «أَخَذَهُ».

(٥) تَقَدَّمَ تَحْرِيجهُ ص ٢٣٤.

(٦) فِي (ز): «لِأَنَّ».

ولا يلزم أحداً تتمته.

وإن فعل ذلك غيره بإذنها، صح. وبدونه، يلزم زوجها تتمته.  
ونصه: الولي، كتمته من زوج بدون ما قدرته.

ولا يصح كون المسمى من يعتق على زوجة، .....

شرح منصور

٧٧/٣

منهم على أن يزوج بذلك، وإن كان دون صداق المثل. وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين<sup>(١)</sup>. وهو من أشراف قريش نسباً وعلماً ودينياً، ومن المعلوم أنهما ليسا مهر مثلها، ولأن المقصود من النكاح السكن والازدواج ووضع المرأة في منصب عند من يكفيها، ويصونها، ويحسن عشرتها، دون العوض.

(ولا يلزم أحداً) إذا زوج الأب بدون مهر المثل (تتمته) لا الزوج ولا الأب؛ لصحة التسمية. (وإن فعل ذلك غيره) بأن زوجها غير الأب بدون مهر مثلها (بإذنها، صح) مع رشدها ولا اعتراض؛ (لأن الحق لها<sup>(٢)</sup>)، وقد أسقطته، كما لو أذنت في بيع سلعتها بدون قيمتها. (و) إن زوجها بدون مهر المثل غير الأب، (بدونه) أي: إذنها، (يلزم زوجها تتمته) أي: مهر المثل؛ لفساد التسمية إذن؛ لأنها غير مأذون فيها، فوجب على الزوج مهر المثل كما لو تزوجها بمحرّم، وعلى الولي ضمانه؛ لأنه المفرط، كما لو باع ما لها بدون قيمته. (ونصه): أي: الإمام أحمد في رواية ابن منصور: ويلزم (الولي) تتمته<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مفرط بعقده بدون مهر المثل، (ك) ما يلزم (تتمته) مقدر، (من) أي: ولياً (زوج) موليته (بدون ما قدرته) من صداق له؛ لأنه ضيعه<sup>(٤)</sup> بتزويجها بدونه، ولو كان أكثر من مهر المثل.

(ولا يصح كون المهر المسمى من يعتق على زوجة) كأن تزوجها على

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٦٧/٢، وابن سعد في الطبقات ١٣٨/٥.

(٢-٢) ليست في (ز).

(٣) معونة أولي النهى ٢٦٨/٧.

(٤) في (ز): «صنعه»، وفي (م): «صيغته».

إلا بإذنٍ رشيدةٍ.

وإن زوج ابنه الصغيرَ بأكثرَ من مهرِ المثلِ، صحَّ، ولا يضمنه مع عسرةِ ابنٍ.

ولو قيل له: ابنك فقيرٌ، من أين يؤخذُ الصداق؟ فقال: عندي. ولم يزدْ على ذلك، لزمه.

أبيها أو أخيها أو عمها؛ لأنه يؤدي إلى إتلافِ الصداقِ عليها؛ إذ لو صحَّت التسمية، لملكته، ولو ملكته، لعتقَ عليها.

شرح منصور

(إلا) أن يكون (بإذن) زوجة (رشيدة) فيصح؛ لأن الحقَّ لها، وقد رضيت.

(وإن زوج) أب (ابنه الصغيرَ بأكثرَ من مهرِ المثلِ، صحَّ) ولزمَ المسمَّى الابنَ، لأن المرأةَ لم ترضَ بدونه، (أفلا ينقص منه<sup>(١)</sup>)، وقد يكون للابن غبطةً ومصلحةً في بذلِ الزيادةِ على مهرِ المثلِ، والأبُ أعلمُ بمصلحتهِ في ذلك. (ولا يضمنه) أي: المهرَ أب (مع عسرةِ ابنٍ) لنيابةِ الأبِ عنه في التزويج؛ أشبه الوكيلَ في شراءِ سلعةٍ.

(ولو قيل له) أي: للأب: (ابنك فقيرٌ، من أين يؤخذُ<sup>(٢)</sup> الصداق؟ فقال: عندي، ولم يزدْ على ذلك، لزمه) المهرُ عنه؛ لأنه صار ضامناً بذلك، (وكذا لو ضمنه عنه<sup>(٤)</sup> غيرُ الأبِ، أو ضمن له نفقتها مدةً معيَّنة، فيصحُّ، موسراً كان الابن<sup>(٥)</sup> أو معسراً<sup>(٣)</sup>).

(١-١) ليست في (ز).

(٢) في (ز): «يوجد».

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) ليست في (ز).

(٥) ليست في (س) و (ز) و (م).

ولو قضاءً عن ابنه، ثم طلق ولم يدخل - ولو قبل بلوغ - فنصفه للابن.

ولأب قبض صدق محجور عليها، لا رشيدة - ولو بكرًا - إلا بإذنها.

### فصل

وإن تزوج عبدًا بإذن سيده، صح.....

شرح منصور

(ولو قضاها) أي: قضى الأب الصداق (عن ابنه، ثم طلق) الابن الزوجة، (ولم يدخل) أي: قبل الدخول بها، (ولو) كان طلاقه (قبل بلوغ) الزوج، (فنصفه) أي: الصداق، الراجع بالطلاق (للابن) دون الأب؛ لأنَّ الطلاق من الابن، وهو سبب استحقاق الرجوع بنصف الصداق، فكان لمتعاطي سببه دون غيره. (أو كذا لو ارتدت ونحوه، فرجع كله، ولا رجوع للأب فيه<sup>(٢)</sup>)؛ لأنَّ الابن لم يملكه من قبله. وكذا لو قضاها عنه غير الأب، ثم تنصَّف أو سقط، ويأتي<sup>(١)</sup>.

٧٨/٣

(ولأب قبض صدق بنت محجور عليها) / لصغير أو جنون أو سفه؛ لأنه يلي مالها، فكان له قبضه كتمن مبيعها، و(لا) يقبض أب - (٣ وغيره<sup>(٣)</sup>) أولى - من صداق مكلفة (رشيدة، ولو بكرًا، إلا بإذنها) لأنها المتصرف في مالها، فاعتبر إذنها في قبضه، كتمن مبيعها. والحاصل: أن قبض الصداق إنما يكون للمرأة إن كانت مكلفة<sup>(٤)</sup>، رشيدة، وإلا فلوليها في مالها. (وإن تزوج عبدًا بإذن سيده، صح) قال في «الشرح»<sup>(٥)</sup>: بغير خلاف نعلمه.

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (ز): «منه».

(٣-٣) في (م): «فقيره».

(٤) في (س): «مطلقة».

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥١/٢١.

وله نكاحُ أمةٍ، ولو أمكنه حرّةً. ومتى أُذِنَ له وأُطلق، نكحَ واحدةً فقط.

ويتعلّقُ صداقٌ ونفقةٌ وكسوةٌ ومسكنٌ بدمّة سيّده، وزائدٌ على مهرٍ مثلٍ لم يؤذَن فيه، أو على ما سمّى له، برقيته.  
وبلا إذنه، لا يصحُّ، ويجب في رقبته بوطئه، مهرٌ المثل.

شرح منصور

(وله نكاحُ أمةٍ، ولو أمكنه) نكاحُ (حرّةٍ) لأنها تساويه. (ومتى أُذِنَ له) سيّده في نكاحٍ (وأطلق، نكحَ واحدةً فقط). نصّاً<sup>(١)</sup>، لأنه المتبادر من الإطلاق.

(ويتعلّقُ صداقٌ ونفقةٌ وكسوةٌ ومسكنٌ بدمّة سيّده) سواء ضمنَ ذلك، أو لم يضمّنه، وسواء كان العبدُ مأذوناً له في التجارة، أو لا. نصّاً، لأن ذلك حقٌّ تعلّق بعقدٍ بإذن سيّده، فتعلّق بدمّة السيّد، كتمن ما اشتراه بإذنه، فإن باعه سيّده أو اعتقه، لم يسقط الصداقُ عنه، كأرش جنائته. (و) يتعلّق (زائدٌ على مهرٍ مثلٍ لم يؤذَن) للعبد (فيه) من قبل سيّده برقبته، (أو) أي: ويتعلّق زائدٌ (على ما سمّى له، برقبته) أي: العبد، كأرش جنائته.

(و) إن تزوّج عبدٌ (بلا إذنه) أي: السيّد (لا يصحُّ) النكاحُ، فهو باطلٌ. نصّاً، وكذا لو أُذِنَ في معيّنة، أو من بلدٍ معيّن،<sup>(٢)</sup> (أو جنسٍ معيّن<sup>(٣)</sup>)، فخالفه؛ لما روى جابر مرفوعاً: «أبما عبدٍ تزوّج بغير إذن سيّده، فهو عاهرٌ». رواه أحمد وأبو داود والترمذي<sup>(٣)</sup> وحسنه. والعهرُّ دليلٌ بطلانِ النكاح؛ إذ لا يكون عاهراً مع صحّته. (ويجب في رقبته بوطئه) أي: العبد في نكاح، لم يأذن فيه سيّده، (مهرٌ المثل) لأنه قيمةُ البضع الذي أتلّف بغير حق؛ أشبه أرش الجنائية.

(١) ليست في الأصل.

(٢-٢) ليست في (ز).

(٣) أخرجه أحمد (١٥٠٣١) وأبو داود (٢٠٧٨)، والترمذي (١١١١).

ومن زَوْجَ عَبْدِهِ أُمَّتَهُ، لَزِمَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ، يُتَبَعُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ. وَإِنْ زَوَّجَهُ حُرَّةً وَصَحَّ، ثُمَّ بَاعَهُ لَهَا بِثَمَنِ فِي الذِّمَّةِ مِنْ جِنْسِ الْمَهْرِ، تَقَاصُّاً بِشَرْطِهِ. وَإِنْ بَاعَهُ لَهَا بِمَهْرِهَا، صَحَّ قَبْلَ دُخُولِهِ وَبَعْدَهُ. وَيَرْجَعُ سَيِّدُهُ فِي فُرْقَةٍ قَبْلَ دُخُولِهِ، بِنَصْفِهِ.

شرح منصور

(ومن زَوْجَ عَبْدِهِ أُمَّتَهُ، لَزِمَهُ) أي: العبدُ (مَهْرُ الْمَثَلِ، يُتَبَعُ) أي: يتبعه سيِّدُهُ (١) (به بعد عتق) نصًّا؛ لأن النكاحَ إِتْلَافٌ بَضْعٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَبْدُ، فَلَزِمَهُ عَوْضُهُ فِي ذِمَّتِهِ. (وَإِنْ زَوَّجَهُ) أي: العبدُ سيِّدَهُ (حُرَّةً، وَصَحَّ) النكاحُ؛ بَأَنْ قَلْنَا: الْكِفَاءَةُ شَرْطٌ لِلزَّوْمِ دُونَ الصَّحَّةِ، (ثُمَّ بَاعَهُ) أي: باع السيِّدُ العبدَ (لَهَا) أي: لزوجته الحرة، (بِثَمَنِ فِي الذِّمَّةِ) أي: ذمَّةِ زوجة العبدِ، (مِنْ جِنْسِ الْمَهْرِ) الَّذِي أَصَدَقَهُ إِيَّاهَا، (تَقَاصُّاً بِشَرْطِهِ) بَأَنْ يَتَّحِدَ الدَّيْنَانِ (٢) جِنْساً وَصِفَةً وَحَلُولاً أَوْ تَأْجِيلاً وَاحِداً؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لِلسَّيِّدِ عَلَيْهَا الثَّمَنُ، وَثَبِتَ لَهَا عَلَى السَّيِّدِ الْمَهْرُ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِذِمَّةِ السَّيِّدِ. فَإِنْ اتَّحَدَ قَدْرُهُمَا (٣)، سَقَطَا، وَإِلَّا سَقَطَ بِقَدْرِ الْأَقْلَى مِنَ الْأَكْثَرِ، وَلِرَبِّ الزَّائِدِ/الطَّلَبِ بِالزِّيَادَةِ، كَمَا لَوْ كَانَ لَهَا عَلَى السَّيِّدِ دَيْنٌ مِنْ غَيْرِ الْمَهْرِ، وَبَاعَهَا الْعَبْدُ بِشَيْءٍ فِي الذِّمَّةِ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، وَيَنْفَسَخُ النِّكَاحُ لِمَلِكِهَا زَوْجَهَا. وَلَوْ جَعَلَ السَّيِّدُ الْعَبْدَ صِدَاقَ زَوْجَتِهِ الْحُرَّةِ، بَطَلَ الْعَقْدُ. (وَإِنْ بَاعَهُ) أي: العبدَ (لَهَا) أي: لزوجته العبدِ الحرة (بِمَهْرِهَا، صَحَّ) الْبَيْعُ (قَبْلَ دُخُولِهِ وَبَعْدَهُ) لِأَنَّ الْمَهْرَ مَالٌ يَصْحُحُ جَعْلُهُ ثَمناً لغير هذا العبدِ، فَصَحَّ أَنْ يَكُونَ ثَمناً لَهُ، كغَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَيَنْفَسَخُ النِّكَاحُ. (وَيَرْجَعُ سَيِّدُهُ) باع العبدَ لزوجته الحرة (فِي فُرْقَةٍ قَبْلَ دُخُولِهِ بِنَصْفِهِ) أي: المهر؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ إِذَا تَمَّ بِالسَّيِّدِ الْقَائِمِ مَقَامَ الزَّوْجِ، فَلَمْ يَتِمَّحْضُ سَبَبُ الْفُرْقَةِ مِنْ قِبَلِهَا. وَكَذَا لَوْ طَلَّقَهَا الْعَبْدُ وَنَحْوَهُ (٤) قَبْلَ دُخُولِهِ، وَكَانَتْ قَبِضَتْ الْمَهْرَ، رَجَعَ عَلَيْهَا سَيِّدُهُ بِنَصْفِهِ.

٧٩/٣

(١) ليست في: (ز).

(٢) في (ز): «الزمان».

(٣) في (ز): «قدرها».

(٤) ليست في (س).

## فصل

وَتَمْلِكُ زَوْجَةً بِعَقْدٍ جَمِيعِ الْمَسْمِيِّ.

ولها نَمَاءٌ مَعْيِنٌ، كعبد ودار، والتصرفُ فيه. وضمائنه ونقصه عليه، إن منعها قبضه. وإلا فعليها، كزكاته.

شرح منصور

(وَتَمْلِكُ زَوْجَةً) حرّةً وسيّدُ أمةٍ (بعقدٍ جميع) مهرها (المسمّى) لحديث: «إن أعطيتها إزارك، جلست<sup>(١)</sup> ولا إزار لك»<sup>(٢)</sup>. ولأنّ النكاحَ عقدٌ (٣) يملك فيه المعوض<sup>(٤)</sup> بالعقد، فملك به العوض كاملاً، كالبيع. وسقوطُ نصفه<sup>(٥)</sup> بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه بالعقد؛ إذ لو ارتدّت، سقط جميعه، وإن كانت قد ملكت نصفه.

(ولها) أي: الزوجة (نمَاءٌ) مهر (معين، كعبد) معين، (ودار) معينة من حين عقد، فكسبُ العبد ومنفعة الدار لها؛ لأنّه نماء ملكها، ولحديث: «الخراج بالضمان»<sup>(٥)</sup>. (و) لها (التصرف فيه) أي: المهر المعين يبيع ونحوه؛ لأنّه ملكها إلا نحو مكيل قبل قبضه، (وضمائنه) أي: المهر إن تلف بغير فعلها، (ونقصه) إن تعيب كذلك، (عليه) أي: الزوج (إن منعها قبضه) لأنّه كالغاصب بالمنع، (والإلا) يمنعها الزوج قبض صداقها المعين، (ف) ضمائنه إن تلف ونقصه إن تعيب (عليها) لتمام ملكها عليه، إلا<sup>(٦)</sup> نحو مكيل، (كزكاته) فهي عليها، وترجعُ بها عليه إن منعها قبضه. وحولها في المعين من عقد، وفي<sup>(٧)</sup> مبهم من تعيين.

(١) في (ز): «حلت».

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٣٨.

(٣-٣) في (ز): «يحصل به الملك المعوض».

(٤) في (ز): «الصفة».

(٥) تقدم تخريجه ١٩٢/٣.

(٦) في (ز): «لا».

(٧) في (س): «فيه».

وغيرُ المعين، كقفيز من صبرة، لم يدخل في ضمانها، ولا تملك تصرفاً فيه إلا بقبضه، كبيع.

ومن أقبضه ثم طلق قبل دخول، ملك نصفه قهراً، إن بقي بصفته، ولو النصف فقط، مشاعاً، أو معيناً من متصرفٍ.  
ويمنع ذلك بيع، .....

شرح منصور

(و) الصداق (غيرُ المعين كقفيز من صبرة) ورطل من زبرة حديدٍ أو دنّ زيتٍ ونحوه، (لم يدخل في ضمانها) إلا بقبضه، كبيع. (ولا تملك تصرفاً فيه إلا بقبضه، كبيع) أي: كما لو باع قفيزاً من صبرة ونحوه، فإنه لا يدخل في ضمانٍ مشتركٍ، ولا يملك تصرفاً فيه إلا بقبضه.

(ومن أقبضه) أي: الصداق الذي تزوج عليه، (ثم طلق) الزوجة (قبل دخول) بها، (ملك نصفه) أي: الصداق (قهراً) كميراثٍ، ولو صيداً وهو (١) محرّمٌ، فما يحدث من نمائه بعد طلاقه، فهو بينهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أي: لكم أو لهن، فاقضى أن النصف لها والنصف له بمجرد الطلاق، (إن بقي) في ملكها (بصفته) حين عقد؛ بأن لم يزد ولم ينقص. (ولو) كان الباقي بصفته (النصف) من الصداق (فقط، مشاعاً) بأن أصدقها نحو عبدٍ، فباع نصفه وبقي نصفه بصفته، فطلقها، فيملكه مشاعاً. (أو) كان النصف الباقي (معيناً من متصرفٍ) كأن أصدقها صبرةً، فأكلت أو باعت ونحوه نصفها، وبقي يملكها نصفها، فيملكه الزوج بطلاقها، ويأخذه كما لو قاسمته عليه.

٨٠/٣

(ويمنع ذلك) أي: الرجوع في عين نصف الصداق إن طلق ونحوه قبل دخول، وكذا الرجوع في جميعه إذا سقط، (بيع) بأن باعت الزوجة الصداق

(١) في (ز): «نحو».

ولو مع خيارها، وهبةً أقبضت، وعتق، ورهن، وكتابة. لا إجارة،  
وتدبير، وتزويج.

فإن كان قد زاد زيادةً منفصلةً، رجع في نصف الأصل، والزيادة لها  
ولو كانت ولد أمة. وإن كانت متصلةً، وهي غير محجور عليها، خيّر  
بين دفع نصفه زائداً، وبين دفع نصف قيمته يوم العقد، إن كان متميزاً.

شرح منصور

(ولو مع خيارها) في البيع؛ لأنه ينقل الملك. (و) يمنعه (هبةً أقبضت) فإن  
وهيته، ولم تقبضه حتى طلق ونحوه، رجع بنصفه. (و) يمنعه (عتق) بأن كان  
رقيقاً، فأعتقه؛ لزوال ملكها عنه بهذه الأمور. (و) يمنعه (رهن) أقبض؛ لأنه  
يراد للبيع المزيل للملك، ولهذا لا يجوز رهن ما لا يجوز بيعه. (و) يمنعه  
(كتابة) لأنها تراذ للعتق المزيل للملك، وهي عقد لازم، فحرت مجرى الرهن.  
(ولا) يمنعه (إجارة وتدبير وتزويج) لأنها لا تنقل الملك ولا تمتع المالك من  
التصرف، فلا يمنع الزوج الرجوع، لكن يخير الزوج؛ للنقص الحاصل فيه.  
وكذا لا يمنعه وصية به، ولا إعارته، أو إيداعه، أو دفعه مضاربة.

(فإن كان) الصداق (قد زاد) بيدها (زيادةً منفصلةً) كحمل بهائم  
عندها وولادتها، (رجع في نصف الأصل) وهو الأمات؛ لعدم ما يمنعه.  
(والزيادة) المنفصلة (ها) أي: الزوجة؛ لأنها نساءً ملكها. (ولو كانت) الزيادة  
(ولد أمة) لأن الولد زيادةً منفصلةً، ولا تفريق هنا؛ لبقاء ملك الزوجة في  
النصف. (وإن كانت) الزيادة في الصداق (متصلة) كسمن وتعلم صنعة،  
(وهي) أي: الزوجة (غير محجور عليها؛ خيّر بين دفع نصفه زائداً)  
ويلزمه قبوله؛ لأنها دفعت إليه حقه وزيادة لا تتميز ولا تضره، (وبين دفع  
نصف قيمته يوم العقد إن كان) الصداق (متميزاً) كعبدٍ وبعيرٍ معينين؛  
لدخول التميز في ضمانها بمجرد العقد، فتعتبر صفته وقته، وإنما صير إلى نصف  
القيمة؛ لأن الزيادة لها، ولا يلزمها بذلها، ولا يمكنها دفع الأصل بدون زيادته.

وغيره، له قيمة نصفه يوم فرقة، على أدنى صفة من عقد إلى قبض. والمحجور عليها لا تعطيه إلا نصف القيمة.

وإن نقص بغير جنابة عليه، خيّر زوج غير محجور عليه، بين أخذه ناقصاً، ولا شيء له غيره، وبين أخذ نصف قيمته يوم عقد، إن كان متميزاً. وغيره، يوم الفرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض.

شرح منصور

(وغيره) أي: المتميز؛ بأن أصدقها عبداً من عبيده، أو فرساً من خيله، إذا زاد زيادة متصلة، وتنصف الصداق، (له) أي: الزوج (قيمة نصفه يوم فرقة على أدنى صفة من) وقت (عقد إلى) وقت (قبض) لأنه من ضمان الزوج إلى قبضه/.

٨١٤/٣

(والمحجور عليها) إذا تنصف الصداق وقد زاد زيادة متصلة (لا تعطيه) أي: وليها (إلا نصف القيمة) حال العقد إن كان متميزاً، وإلا فيوم الفرقة، على أدنى صفة من قبض إلى عقد.

(وإن نقص) الصداق (بغير جنابة عليه) كعبد عمي، أو عرج، أو عور، أو نسي صنعة، أو جنى، أو نبت لحيته وكان أمرد، (خيّر زوج غير محجور عليه بين أخذه) أي: النصف (ناقصاً) وتجبر على ذلك. (ولا شيء له غيره) أي: النصف في نظير نقصه. نصاً، لرضاه<sup>(١)</sup> (بأخذه كذلك، ولو وجب له أرش مع النصف، لوجب للزوجة أقل من نصف<sup>(٢)</sup> المقبوض، فيخالف النص<sup>(٣)</sup>، (وبين أخذ نصف قيمته يوم عقد إن كان) المهر (متميزاً) لأنّ نقصه عليها، ولا يلزمه أخذ نصفه ناقصاً؛ لأنه دون حقه. (وغيره) أي: المتميز إذا تنصف وقد نقص، للزوج نصف قيمته (يوم الفرقة، على أدنى صفة من عقد إلى قبض) لأنه في ضمان الزوج إلى قبض الزوجة إياه، وله أخذ نصفه ناقصاً؛ لأنّ الحق له، وقد رضي بتركه، والمحجور عليه لا يأخذ

(١) بعدها في (س): «بالنصف».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) في الأصل: «النصف».

وإن اختارَه ناقصاً بجناية، فله معه نصفُ أرشِها.  
وإن زادَ من وجه، ونقصَ من آخر، فلكلُّ الخيار، ويثبتُ بما فيه  
غرض صحيح، وإن لم تزدُ قيمته.  
وَحَمَلٌ في أمةٍ نقص، وفي بهيمةٍ زيادة، ما لم يفسد اللحم.  
وزرعٌ وغرسٌ، نقصٌ لأرضٍ.  
ولا أثرٌ لكسرِ مصوغٍ وإعادته كما كان، ولا لِسَمَنِ زَالَ ثم عادَ،  
ولا لارتفاعِ سوقٍ.

شرح منصور

وليه إلا نصف القيمة؛ لأنه أحظ له.

(وإن اختاره) أي: اختارَ الزوجُ أخذَ نصفَ المهرِ (ناقصاً بجناية) عليه، كأن  
فقمت عينه، أو كسرت رجله بجناية، (فله) أي: الزوج (معه) أي: مع أخذِ نصفه  
ناقصاً بالجناية، (نصفُ أرشِها) أي: الجناية؛ لأنه في نظير ما ذهب منه بها.  
(وإن زاد) الصداقُ (من وجه، ونقص من) وجه (آخر) كعبدِ سمن  
ونسي صنعة، (فلكلُّ) من الزوج والزوجة (الخيار) فإن شاء الزوج أخذَ  
نصفه ناقصاً، وإن شاء أخذَ القيمة، وإن شاءت الزوجة دفعت نصفه زائداً  
بالسمن، أو نصفَ قيمته. (ويثبتُ) للزوجة الخيارُ بين دفع النصفِ ونصفِ  
القيمة (بما فيه غرضٌ صحيح) كشفقة الرقيقِ على أطفالِ مالِكِه. (وإن لم تزد  
قيمتَه) بذلك؛ لأنه مقصود.

(وَحَمَلٌ) حدث (في أمةٍ نقص، و) حملٌ (في بهيمةٍ زيادة) لأنه يزيد في قيمة  
البهائم وينقصُ قيمةَ الإماء، (ما لم يفسد اللحم) فيكون ناقصاً أيضاً في البهيمة.  
(وزرعٌ) نقصٌ لأرضٍ، (وغرسٌ) نقصٌ لأرضٍ وحرثها زيادةً محضةً.  
(ولا أثرٌ لكسرِ مصوغٍ وإعادته كما كان) فإن عاد على غير هيئته، فزاد  
أو نقص، فعلى ما تقدم. (ولا لسمنٍ) فزال، ثم عاد، ولا لارتفاعِ سوقٍ

وإن تَلَفَ، أو اسْتَحَقَّ بَدَيْنِ، رَجَعَ فِي مِثْلِي، بِنَصْفِ مِثْلِهِ، وَفِي غَيْرِهِ، بِنَصْفِ قِيَمَةِ مَتَمِّيزِ يَوْمِ عَقْدِهِ، وَغَيْرِهِ يَوْمَ فَرَقَةٍ عَلَى أَدْنَى صَفَةِ مِنْ عَقْدِهِ إِلَى قَبْضِ.  
وَلَوْ كَانَ ثَوْبًا فَصَبَغْتَهُ، أَوْ أَرْضًا فَبَنَيْتَهَا، فَبَدَلَ الزَّوْجِ قِيَمَةَ زَائِدٍ لِيَمْلِكَهُ، فَلَهُ ذَلِكَ.

شرح منصور

ولا لنقلها الملك فيه إذا طلق<sup>(١)</sup> بعد أن عاد للملكها.

(وإن تلف) الصداق بعد قبضه كموته واحتراقه، (أو استحقق بدَيْن) كما لو أفلست، وحجر الحاكم عليها، ثم طلق الزوج قبل دخول، إن لم يبق الصداق بعينه، وإلا فلا يمنع ذلك رجوع الزوج<sup>(٢)</sup> بنصفه. / كما سبق في الحجر، (رجع) الزوج (في) صداق (مثلي بنصف مثله، و) رجع (في غيره) أي: المثلي وهو المتقوم (بنصف قيمة متميز يوم عقد، و) رجع (في غيره) أي: المتميز إذا كان متقوماً بنصف قيمته (يوم فرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض) ويشارك بما يرجع به الغرماء كسائر الديون.

(ولو كان) الصداق (ثوباً فصبغته) الزوجة ولو بأجرة، ثم تنصف الصداق، (أو) كان الصداق (أرضاً، فبنتها) ثم تنصف الصداق، (فبدل الزوج) لها (قيمة زائد)<sup>(٣)</sup> أي: قيمة زيادة نصف الثوب بالصبغ، أو قيمة زيادة نصف الأرض بالبناء؛ (ليملكه) أي: النصف من الثوب مصبوغاً، أو من الأرض مبنياً، (فله ذلك) كالشفيع إذا أخذ بعد بناء مشتر شقصاً مشفوعاً، وكالمعير يرجع في أرضه وفيها بناء مستعير، وكذا لو غرست الأرض. وإن بذلت له النصف بزيادته، لزمه قبوله؛ لأنها زادته خيراً.

(١) في (م): «أطلقت».

(٢) في (م): «الزوجة».

(٣) في (م): «زائدة».

وإن نقصَ في يديها بعد تنصُّفه، ضمنتَ نقصَه مطلقاً.  
وما قبُضَ من مسمًى بذمَّةٍ، كمعِينٍ. إلا أنه يُعتبرُ في تقويمه صفته  
يومَ قبضه.

والذي بيده عَقْدَةُ النكاحِ الزوجِ.

شرح منصور.

(وإن نقص) المهرُ (في يديها بعد تنصُّفه، ضمنتَ نقصَه مطلقاً) أي:  
سواءً طلبه ومنعته أولاً، متميزاً أولاً؛ إذ لا يدخل في ضمانه إلا بقبضه، فهو  
من ضمانها، فنقصه عليها.

(وما قبُضَ من) مهرٍ (١) (مسمًى بذمَّةٍ) كعبدٍ موصوفٍ في ذمته،  
(ك) صدق (معِين) بعقد؛ لأنه استُحقَّ بالقبض (٢) عيناً، فصار كما لو عينه  
بالعقد، (إلا أنه يُعتبرُ في تقويمه): أي: ما قبُضَ عما في الذمَّة (صفته يوم  
قبضه) لأنه وقتُ ملكها له، ومتى بقي ما في قبضته إلى حين تنصُّفه وجبَ ردُّ  
نصفه بعينه.

(والذي بيده عَقْدَةُ النكاحِ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ أَوْ يُنْفِقُوا الَّذِي  
بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]: (الزوج) لا ولي الصغيرة. روي عن  
علي وابن عباس وجبير بن مطعم (٣)، لحديث الدارقطني (٤) عن عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً: «وليُّ العقدِ الزوجُ». ولأن الذي بيده عَقْدَةُ  
النكاحِ بعد العقدِ هو الزوجُ؛ لتمكنه من قطعه وإساقه، وليس إلى الولي منه  
شيءٌ، ولقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والعفو  
الذي هو أقرب للتقوى هو عفو الزوج عن حقِّه، وأما عفو الولي عن مالِ المرأة،  
فليس هو أقرب للتقوى، ولأن المهرَ مالٌ للزوجة، فليس للولي هبُّه ولا إسقاطه،

(١) في (ز): «متميز».

(٢) في (م): «بالقرض».

(٣) أخرج أقوالهم الدارقطني في «سننه» ٢٧٩/٣-٢٨٠.

(٤) في «سننه» ٢٧٩/٣.

فإذا طَلَّقَ قَبْلَ دُخُولِ، فَأُيْهِمَا عِفا لِصَاحِبِهِ عَمَّا وَجِبَ لَهُ مِنْ مَهْرٍ،  
وهو جَائِزُ التَّصَرُّفِ، بَرِيءٌ مِنْهُ صَاحِبُهُ.

ومتى أَسْقَطْتَهُ عَنْهُ، ثُمَّ طَلَّقْتَهُ أَوْ ارْتَدَّتْ قَبْلَ دُخُولِ، رَجَعَ فِي  
الْأُولَى بِبَدْلِ نَصْفِهِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِبَدْلِ جَمِيعِهِ. كَعَوْدِهِ إِلَيْهِ بِبَيْعٍ، .....

شرح منصور

كغيره من أموالها وحقوقها. ولا يمنعه العدولُ عن خطابِ الحاضرِ إلى خطابِ  
الغائبِ، كقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَعَلْنَاهُمْ لِيَمْرِجَ وَطَبَّعَهُمْ بِبِئْرٍ أُذْيُنًا﴾  
[يونس: ٢٢].

(فإذا طلق) الزوج (قبل دخول) بها، (فأيهما) أي: الزوجين، (عفا  
لصاحبه) أي: الزوج الآخر (عما وجب) أي: استقرَّ (له) بالطلاق (من)  
نصف (مهر) عيناً كان أو ديناً، (وهو) أي: العافي (جائز/ التصرف) بأن  
كان مكلفاً رشيداً، (برئ منه صاحبه) للآية السابقة، ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَّنَا  
لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا وَرِيقًا﴾ [النساء: ٤].

٨٣/٣

(ومتى أسقطته) أي: المهر (عنه) أي: الزوج، (ثم طَلَّقْت) قبل دخول  
(أو ارتدت) (١) قبل دخول، (رجع) الزوجُ عليها (في) المسألة (الأولى) وهي ما  
إذا طَلَّقْت بعد أن أسقطته عنه (ببديل نصفه) أي: الصداق، (و) رجع عليها  
(في) المسألة (الثانية) وهي ما إذا ارتدت بعد أن أسقطت عنه صداقها (ببديل  
جميعه) لأنَّ عودَ نصفِ الصداقِ أو كَلَّهُ إلى الزوجِ بالطلاقِ أو الرِّدَّةِ، وهما  
غيرُ الجهةِ المستحقِّ بها الصداقُ أولاً، فأشبهه (٢) ما لو أبرأ إنساناً آخرَ من دينٍ،  
ثم ثبت له (٣) عليه مثله من وجهٍ آخر. (كعوده) أي: الصداق (إليه) أي:  
الزوج من زوجته (ببيع)، ثم يطلقها، أو ترتد فيرجعُ، عليها ببديلِ نصفه أو كَلَّهُ

(١) بعدما في (م): «ونحوه».

(٢) في (م): «فأشبهها».

(٣) ليست في (م).

أو هبتها العينَ لأجنبيٍّ، ثم وهبها له.

ولو وهبته نصفه، ثم تنصّف، رجّع في النصفِ الباقي.

ولو تبرّعَ أجنبيٌّ بأداءِ مهرٍ، فالراجعُ للزوج.

ومثله: أداءُ ثمنٍ يفسخُ لعيبٍ.

### فصل

ويسقطُ كلُّه إلى غيرِ متعةٍ بفرقةٍ لعانٍ، وفسخه لعيبها، أو من قبلها،

شرح منصور

(أو هبتها العينَ) التي أصدقها إياها (لأجنبيٍّ، ثم وهبها) الأجنبيُّ (له) أي: الزوجُ، ثم طلقها أو ارتدّت، فله الرجوعُ ببدلِ نصفها أو كلِّها.

(ولو وهبته) أي: الزوجُ (نصفه) أي: المهرِ، (ثم تنصّف) بطلاقٍ ونحوه، (رجع) الزوجُ (في النصفِ الباقي) كلُّه؛ لوجوبه له بالطلاق، كما لو وهبته غيره.

(ولو تبرّع) قريبٌ، أو (أجنبيٌّ بأداءِ مهرٍ) عن زوج، ثم تنصّف بنحوٍ طلاقٍ، أو سقط بنحو ردّةٍ قبل دخولٍ، (فالراجعُ) من نصفِ الصداقِ أو كلِّه (للزوج) لأنه عاد إليه استحقاقه بغيرِ الجهةِ المستحقةِ أولاً، كما لو كان أداه من ماله.

(ومثله) أي: الصداقُ فيما ذكر (أداءً ثمنٍ) عن مشترٍ تبرّعاً (ثم يفسخُ)

البيعُ (لعيبٍ) أو تقايلٍ ونحوه، فالراجعُ من ثمنٍ لمشترٍ؛ لما تقدم.

(ويسقطُ) الصداقُ (كلُّه إلى غيرِ متعةٍ) أي: يسقطُ ولا تجبُ متعةٌ بدلاً

عنه (بفرقةٍ لعانٍ) قبل (الدخولِ؛ لأنَّ الفسخَ من قبلها؛ لأنَّه إنما يكون إذا تمَّ

لعانها. (و) يسقطُ بـ(فسخه)<sup>(١)</sup> أي: الزوجُ النكاحَ (لعيبها) ككونها رتقاءً

أو قرناءً<sup>(٢)</sup> أو برصاءً ونحوه قبل الدخولِ؛ لتلفِ المعوضِ قبل تسليمه، فسقط

العوضُ كلُّه، كتلفِ مبيعٍ بنحو كيلٍ قبل تسليمه، (أو) فرقةٍ (من قبلها،

(١-١) ليست في (ز).

(٢) ليست في (ز) و(س).

كإسلامها تحت كافرٍ، وردَّتها، ورضاعها من يفسخُ به نكاحها، وفسخها لعيه أو إعسارٍ، أو عدم وفائه بشرطٍ، واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها قبل دخولٍ.

ويتنصَّفُ بشرائها زوجها، وفرقة من قبله، كطلاقه، وخلعه ولو بسؤالها، وإسلامه، ما عدا مختارات من أسلم، وردَّته، وشرائه إياها ولو من مستحقٍّ مهرها. ....

شرح منصور

كإسلامها تحت كافرٍ قبل دخولٍ، (و) ك (ردَّتها ورضاعها من يفسخُ به نكاحها) (كزوجة له صغرى<sup>(١)</sup>) قبل دخولٍ (و) ك (فسخها لعيه أو إعساره أو عدم وفائه بشرطٍ) شرطٌ عليه في النكاح قبل دخولٍ، (و) ك (اختيارها لنفسها بجعله) أي: الزوج (لها) ذلك (بسؤالها) جعله إليها (قبل دخولٍ) أي: ما يقرُّ المهر من وطءٍ، أو خلوةٍ، أو لمسٍ، ونحوها؛ لحصول الفرقة بفعلها، وهي المستحقة للصداق، فسقط. وإن جعل الخيارَ إليها بلا سؤالها، واختارت نفسها/ قبل دخولٍ، فلها نصفُ الصداق.

٨٤/٣

(ويتنصَّفُ) صداقها (بشرائها زوجها) قبل دخولٍ؛ لتمام البيع بالسيد وهو قائم مقام الزوج، فلم تتمحض الفرقة من جهتها. (و) يتنصَّفُ بكلِّ (فرقة من قبله) أي: الزوج (كطلاقه) الزوجة قبل دخولٍ ولو بسؤالها، (و) ك (خلعه) إياها (ولو بسؤالها) لأنه إنما يتم بجواب الزوج، وكذا لو علّق طلاقها على فعلها شيئاً، ففعلته، (و) ك (إسلامه) أي: الزوج إن لم تكن كنايةً، (ما عدا مختارات من أسلم) للفراق مما زاد على أربع، أو من نحو أختين أسلم عليهما وأسلمتا، (و) ك (ردَّته<sup>(٢)</sup>) وشرائه) أي: الزوج (إياها) أي: الزوجة قبل دخولٍ، (ولو) كان شراؤه إياها (من مستحقٍّ مهرها) وهو سيدها الذي زوجها له؛ لحصول الفرقة بقبول الزوج ولا فعل للزوجة في ذلك.

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (ز): «رقه».

أو قِبَلِ أَجْنَبِيٍّ، كَرِضَاعٍ وَنَحْوِهِ، قَبْلَ دُخُولِ .  
 وَيُقَرَّرُهُ كَامِلًا مَوْتٌ وَلَوْ بَقِيَتْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَوْ نَفْسَهُ، أَوْ مَوْتَهُ  
 بَعْدَ طَلَاقٍ، فِي مَرَضٍ مَوْتٍ، قَبْلَ دُخُولِ، مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَرْتَدَّ .  
 وَوَطْؤُهَا حَيَّةً فِي فَرْجٍ وَلَوْ .....

شرح منصور

(أو أي: ويتنصّف بكلّ فرقة (من قِبَلِ أَجْنَبِيٍّ، كَرِضَاعٍ) أمه، أو أخته، أو زوجة أبيه، أو ابنه زوجة له صغرى رضاعاً محرماً، (ونحوه) كوطء أبي الزوج أو ابنه<sup>(١)</sup> الزوجة. <sup>(٢)</sup> وكذا لو طلق ونحوه<sup>(٣)</sup> حاكمٌ على مول<sup>(٤)</sup> ونحوه<sup>(٥)</sup>) (قبل دخول) لأنه لا فعل للزوجة في ذلك، فيسقط به صداقها. ويأتي في الرضاع: أنه يرجع على مفسدٍ بما لزمه.

(ويقرّره) أي: المهر (كاملاً موت) أحد الزوجين (ولو يقتل أحدهما الآخر، أو قتل أحدهما (نفسه) لبلوغ النكاح نهايته، فقام ذلك مقام الاستيفاء في تقرير المهر، ولأنه أوجب العدة عليها<sup>(٦)</sup>)، فأوجب كمال المهر لها، كالدخول. (أو) كان (موته) أي: الزوج (بعد طلاق) امرأته (في مرضٍ موته) المخوف (قبل دخول) لأنه يجبُ عليها عدّة الوفاة إذن، ومعاملة له بضدّ قصده، كالفارّ بالطلاق من الإرث والقاتل، (ما لم تتزوَّج) قبل موته، (أو ترتدّ) عن الإسلام؛ لأنّها لا ترثه إذن.

(و) يقرّر المهر كاملاً (وطؤها) أي: وطء زوج زوجته (حيّة<sup>(٣)</sup>) في فرج ولو

(١) في (م): «ابنة».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) ليست في (ز).

(٤) في (ز): «مولى».

(٥) ليست في الأصل.

(٦) ليست في (م).

دُبْرًا، وِخْلُوَّةٌ بِهَا عَن مُمَيِّزٍ وَبَالِغٍ مُطْلَقًا - مَعَ عِلْمِهِ، وَلَمْ تَمْنَعُهُ - إِنْ كَانَ يَطَأُ مِثْلَهُ، وَيُوطَأُ مِثْلَهَا، .....

شرح منصور

دُبْرًا) أو بلا خلوَّة؛ لأنَّه استوفى المقصودَ، فاستقرَّ عليه عوضُه. فإنَّ وطئها ميتةً، فقد تقرَّر بالموتِ، أو دون فرجٍ، فيأتي أنَّ اللِّمَسَ بشهوةٍ يقرُّره. (و) يقرُّر المهرَ كاملاً (خلوةً) زوج (بها) وإنَّ لم يطأها. روي عن الخلفاء الراشدين المهديين وزيد<sup>(١)</sup> وابن عمر<sup>(٢)</sup>. وروى أحمد والأثرم عن زرارة بن أبي أوفى، قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنَّ من أغلق باباً، أو أرخى ستراً، فقد أوجب المهرَ، ووجبت العدة<sup>(٣)</sup>. ورواه أيضاً<sup>(٤)</sup> عن الأحنف عن ابن عمر وعلي. وهذه قضايا اشتهرت ولم يخالفهم أحدٌ في عصرهم، فكان كالإجماع، ولأنَّ التسليمَ المستحقَّ قد وجدَّ من جهتها، فيستقرُّ به البدلُ كما لو وطئها. وأما قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فيحتملُ أنه كُنِّي بالمسِّب الذي هو الخلوَّة عن السبِّ؛ بدليل ما سبق. وأما قوله: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]. فعن الفراء أنه قال: الإفْضَاءُ الخلوَّةُ، دخل بها أو لم يدخل؛ لأنَّ الإفْضَاءَ مأخوذٌ من الفِضَاءِ وهو الخالي، فكانه قال: وقد خلا بعضكم إلى بعض. (عن مُمَيِّزٍ وَبَالِغٍ مُطْلَقًا) أي: مسلماً كان أو كافراً، ذكراً أو أنثى، أعمى أو بصيراً، عاقلاً أو مجنوناً، (مع علمه) بالزوجة، (ولم تمنعه) الزوجة من وطئها، فإنَّ منعه، لم يتقرَّر المهر؛ لعدم التمكين التام، (إن كان) الزوج (يطأ مثله) كإبن عشر فأكثر، (و) كانت الزوجة (يوطأ مثلها) كبنْتٍ تسع فأكثر. فإنَّ كان أحدهما دون ذلك، لم يتقرَّر المهر،

٨٥/٣

(١) أخرجه مالك في «موطئه» ٥٢٨/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢٣٦-٢٣٥/٤.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٨٧٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢٣٥/٤، والبيهقي في «سننه» ٢٥٦-٢٥٥/٧.

(٤) كما أخرجه عنه ابنه عبد الله في «المسائل» ص ١٠٢٧.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٨٦٣)، وابن أبي شيبة ٢٣٤/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٥/٧، عن عمر وعلي.

ولا تقبلُ دعواهَ عدمِ علمِها بها، ولو نائماً، أو به عمى، أو بهما أو أحدهما مانعٌ حسيٌّ، كجَبِّ، ورتقٍ، أو شرعيٍّ، كحيضٍ، وإحرامٍ، وصومٍ واجبٍ.

ولمسٍّ، ونظرٌ إلى فرجِها لشهوةٍ، وتقبيلُها بحضرةِ الناسِ.

لا إن تحمَّلتُ بمائه. ويشبُّت به .....

شرح منصور

(ولا<sup>(١)</sup> تقبلُ دعواه) أي: الزوج، (عدم علمِها بها) أي: الزوجة، لنحو نومٍ، (ولو) كان (نائماً، أو به) أي: الزوج (عمى). نصّاً، لأن العادة<sup>(٢)</sup> (عدم خفاء<sup>(٣)</sup> ذلك: (أو) كان (بهما) أي: الزوجين مانع، (أو) كان بـ (أحدهما مانعٌ حسيٌّ: كجَبِّ) بأن كان الزوجُ مقطوعَ الذكرِ، (ورتقٍ) بأن كانت الزوجةَ رتقاءً، أي: مسدودةَ الفرجِ، (أو) كان بهما أو أحدهما مانعٌ (شرعيٍّ، كحيضٍ وإحرامٍ وصومٍ واجبٍ) فإذا خلا بها ولو في حالٍ من هذه، تقرّر الصداقُ بالشروطِ السابقة؛ لأنَّ الخلوةَ نفسها مقررّة<sup>(٣)</sup> للمهر؛ لعمومٍ ما سبق، ولوجودِ التسليمِ من المرأة، وهو التمكينُ التامُّ، والمنعُ من جهةٍ أخرى، ليس من فعلها، فلا يؤثرُ في التمكينِ، كما لا يؤثرُ في إسقاطِ النفقةِ.

(و) يقرّر المهرَ كاملاً (لمسُّ) الزوجِ الزوجةَ بشهوةٍ، (ونظرٌ إلى فرجِها بشهوةٍ) ولو بلا خلوةٍ فيهما. نصّاً، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ الآية: [البقرة: ٢٣٧]. وحقيقةُ المسِّ التقاءُ البشريتين<sup>(٤)</sup>. (و) يقرره كاملاً (تقبيلُها بحضرةِ الناسِ) لأنه نوعٌ استمتاع، أشبه الوطاء.

(ولا) يتقرّر المهرُ كاملاً (إن تحمَّلتُ بمائه) أي: مبيِّ الزوجِ بلا خلوةٍ بها؛ لأنه لا استمتاعٌ منه بها. (ويشبُّت به) أي: بتحمُّلِ المرأةِ ماءً رجلٍ

(١) في (ز)، و(م): «لم».

(٢-٢) في (س): «أنه لا يخفى عليه».

(٣) بعدها في (م) و(ز): «له».

(٤) في (ز): «المسّاتين».

نسبٌ وعدَّةٌ ومصاهرةٌ، ولو من أجنبيٍّ، لا رجعةٌ. ولو اتَّفقا على أنه لم يَطأ في الخلوة، لم يسقط المهرُ، ولا العدةُ.  
ولا تثبت أحكامُ الوطءِ من إحصانٍ، وحِلِّها لمطلقها ثلاثاً، ونحوهما.

### فصل

وإذا اختلفا، أو ورثتهما، .....

شرح منصور

(نسبٌ) ولدٍ حملت به منه. (و) يثبتُ به (عدةٌ) فعليها أن تعتدَّ منه؛ لاحتمال الحمل. (و) يثبتُ به<sup>(١)</sup> (مصاهرةٌ) ذكره في «الرعاية»<sup>(٢)</sup>. فتحرم على أبيه وابنه كموطوءتهما، وتقدم ما فيه في باب المحرِّمات في النكاح. (ولو) كان المنيُّ (من أجنبيٍّ) غير زوجِها. و(لا) يثبتُ به (رجعةٌ) فلو تحمَّلت رجعيةً بمنيِّ مطلقها، لم يكن رجعةً. وإذا تحمَّلت بماءِ أجنبيٍّ، فلا مهرَ لها عليه. (ولو اتَّفقا) أي: الزوجُ والزوجةُ المخلو بها (على أنه لم يَطأها في الخلوة، لم يسقط المهرُ، ولا) وجوبُ (العدةِ) نصًّا، لعموم ما تقدم عن الصحابة.

٨٦/٣

(ولا تثبتُ) بخلوةٍ (أحكامُ الوطءِ، من إحصانٍ) فلا يصيران محصنين/بالخلوة، بما يأتي في باب الزنا، وحِلِّها (لمطلقها ثلاثاً) فلا تحل بالخلوة، بل بالوطءِ؛ لحديث: «حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ ويذوق عَسَيْلَتِكَ»<sup>(٣)</sup>. (ونحوهما) كتحريم<sup>(٤)</sup> المصاهرة وحصولِ الرجعة؛ لما تقدم ويأتي.  
(وإذا اختلفا) أي: الزوجان، (أو) اختلف (ورثتهما) أو أحدهما وورثة الآخر،

(١) بعدها في (ز) و(س): «تحريم».

(٢) معونة أولي النهى ٢٩٦/٧.

(٣) تقدم تخريجه ص ١٧٢.

(٤) في (س): «التحريم».

أو زوجٌ ووليُّ صغيرةٍ في قدرِ صداق، أو عينه، أو صفته، أو جنسه، أو ما يستقرُّ به، فقولُ زوجٍ أو وارثه يمينه.

وفي قبضٍ، أو تسميةٍ مهرٍ مثلٍ، فقولها، أو ورثتها يمين.

شرح منصور

(أو) اختلف (زوجٌ ووليُّ) نحو (صغيرةٍ)، أو وليُّ زوجٍ نحو صغيرٍ مع زوجةٍ رشيدةٍ أو مع وليٍّ غيرها (أو مع وارثها<sup>(١)</sup>)، (في قدرِ صداقٍ) بأن قال: تزوجتُك على عشرين، فتقول: بل على ثلاثين، (أو) في (عينه) بأن قال: على هذا العبد، فتقول: بل على هذه الأمة، (أو) في (صفته) بأن قال: على عبدٍ زنجي، فقالت: بل على أبيض، (أو) في (جنسه) بأن قال: على فضةٍ، فتقول: على ذهب، (أو) في (ما يستقرُّ به) الصداق؛ بأن ادعت وطأً أو خلوةً، فإنكر، (فقولُ زوجٍ) يمينه، (أو وارثه)، أو وليِّه (بيمينه) لأنه منكرٌ، والقول قولُه بيمينه؛ لحديث: «البينةُ على المدعي، واليمينُ على مَنْ أنكر»<sup>(٢)</sup>. ولأنَّ الأصل براءته مما يدعى عليه.

(و) إذا اختلفا، أو ورثتهما، أو وليَّهما<sup>(٣)</sup>، أو أحدهما ووليُّ الآخرٍ أو وارثه (في قبضٍ) صداقٍ، فقولها أو مَنْ يقوم مقامها؛ لأن الأصل<sup>(٤)</sup> عدمُ القبض. (أو) في (تسميةٍ مهرٍ مثلٍ) بأن قال: لم أسمِّ لك مهراً، وقالت: بل سميت لي قدرَ مهرٍ المثل، (فقولها) إن وجدت بيمينها، (أو) قولُ وليِّها إن كانت محجوراً عليها، أو قولُ (ورثتها) إن كانت ماتت (بيمين)<sup>(٥)</sup> لأنه الظاهر. وإن أنكر أن يكون لها عليه صداقٌ، فقولها<sup>(٦)</sup> قبل دخولٍ وبعده، فيما يوافق مهرَ المثل، سواء قال: لا تستحقُّ علي شيئاً، أو: وفيتها أو: أبرأتني، أو

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) في (ز): «أو وكيلها».

(٤) بعدها في (ز): «نفي».

(٥) ليست في (س).

(٦) ليست في (ز).

وإن تزوجها على صداقين، سرًّا، وعلانية، أخذَ بالزائدِ مطلقاً.  
وتلحقُ به زيادةٌ بعد عقدٍ، فيما يُقرُّره ويُنصِّفه. وتُملكُ به من حينها.  
فما بعد عتقِ زوجةٍ لها.

ولو قال: هو عقدٌ أسيرٌ ثم أظهرَ، .....

شرح منصور

غير ذلك. وإن دفع إليها ألفاً أو عرضاً، وقال: دفعته صداقاً، وقالت: بل هبة،  
فقوله يمينه، ولها ردُّ ما ليس من جنسِ صداقها، وطلبه بصداقها.

(وإن تزوجها على صداقين سرًّا وعلانية) بأن عقدها سرًّا بصداقٍ  
وعلانيةً بآخر، (أخذَ الزوجُ (ب)الصداقِ (الزائدِ مطلقاً) أي: سواء كان  
الزائدُ صداقَ السرِّ أو العلانية. والغالبُ أن يكونَ صداقَ العلانية؛ لأنه إن  
كان السرُّ أكثر، فقد وجبَ بالعقد، ولم يسقطه العلانية، وإن كان العلانيةُ  
أكثر، فقد بذلَ لها الزائد، فلزمه، كما لو زادها في صداقها.

(وتلحقُ به) أي: المهر (زيادةٌ بعد عقد) النكاح ما دامت في حباله (فيما  
يقرُّره) أي: المهرَ كاملاً، كموتٍ ودخولٍ وخلوة، (و) فيما (ينصِّفه) كطلاقٍ  
وخلعٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾  
[النساء: ٢٤]، ولأنَّ ما بعد العقد/زمنٌ لفرضِ المهر، فكان حالة الزيادة  
كحالة العقد، بخلاف البيع والإجارة، فيثبت للزيادة حكمُ المسمى، ولا تفتقرُ  
إلى شروطِ الهبة. (وتُملك) الزيادةُ (به) أي: بجعلها (من حينها) أي: الزيادة،  
لا من حين العقد؛ لأن الملك لا يجوزُ تقدُّمه على سببه ولا وجوده في حال  
عدمه، وإنما يثبتُ الملكُ عقبَ وجودِ سببه، وهو الإعطاء. (فما) زاده زوجٌ  
(بعد عتقِ زوجةٍ لها) دون سيِّدها، وكذا لو بيعت ثم زيدت في صداقها،  
فالزيادة لمشرِّ دون بائع.

٨٧/٣

(ولو قال) زوجٌ، وتمد عقدها سرًّا بمهر، وعلانيةً بمهر: (هو عقدٌ)  
واحدٌ، (أسيرٌ، ثم أظهر) بالبناء للمفعول، أي: فالواجبُ مهرٌ واحدٌ.

وقالت: عقدان بينهما فرقة، فقولها.

وإن اتفقا قبل عقدٍ على مهرٍ، وعقداهُ بأكثرَ تجملاً، فالمهرُ ما عُقد عليه.

ونصَّ أنها تفي بما وعدت به وشرطته.

وهديّة زوج ليست من المهرِ. فما قبلَ عقدٍ، إن .....

شرح منصور

(وقالت) الزوجة: هما (عقدان بينهما فرقة، ف) القول (قولها) بيمينها؛ لأن الظاهر أن الثاني عقدٌ صحيحٌ يفيد حكماً كالأول. ولها المهرُ في العقد الثاني إن دخل بها ونحوه، ونصف المهر في العقد الأول، إن ادعى سقوط نصفه بنحو طلاق قبل دخول، وإن أصرَّ على إنكاره<sup>(١)</sup>، سئلت<sup>(٢)</sup>، فإن ادعت دخولاً فيه، ثم أنه طلقها طلاقاً بائناً، ثم نكحها نكاحاً ثانياً، حلفت على ذلك واستحقت، وإن أقرت بما يسقط نصف المهر أو جميعه، لزمها ما أقرت به. ذكره في «الشرح»<sup>(٣)</sup>.

(وإن اتفقا قبل عقدٍ على مهرٍ) كمتة، (وعقداهُ بأكثر) كمتين (تجماً، فالمهرُ ما عُقد عليه) لأنها تسميةٌ صحيحةٌ في عقدٍ صحيحٍ؛ أشبه ما لو لم يتقدّمها اتفاق على خلافها، وسواء كان السرُّ من جنس العلانية أو لا.

(ونصَّ) أحمدٌ في رواية ابن منصور: (أنها تفي لزوجها بما وعدت به وشرطته) استجاباً؛ لئلا تكون غارة له؛ لحديث: «المؤمنون على شروطهم»<sup>(٤)</sup>.

(وهديّة زوج ليست من المهرِ). نصّاً، (فما) أهدها زوجٌ (قبل عقدٍ إن

(١) ليست في (ز).

(٢) في (ز): «سئلت».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢١/٢٥٠.

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٣/٣.

وَعَدُوهُ وَلَمْ يَقُوا، رَجَعَ بِهَا. وَمَا قُبْضَ بِسَبَبِ نِكَاحٍ، فَكَمَهْرٍ. وَمَا كُتِبَ فِيهِ الْمَهْرُ، لَهَا، وَلَوْ طَلَّقَتْ.

وَتُرَدُّ هَدِيَّةٌ فِي كُلِّ فُرْقَةٍ اخْتِيَارِيَّةٍ مَسْقُطَةٍ لِلْمَهْرِ، كَفَسْخِ، لِفَقْدِ كِفَاءَةٍ، وَنَحْوِهِ، قَبْلَ الدَّخُولِ. وَتَثْبُتُ مَعَ مَقْرَرٍ لَهُ أَوْ لِنَصْفِهِ. وَمَنْ أَخَذَ شَيْئاً بِسَبَبِ عَقْدٍ، كَدَلَالٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ فُسِّخَ بِيَعٍ بِإِقَالَةٍ، وَنَحْوِهَا مِمَّا يَقِفُ عَلَى تَرَاضٍ، لَمْ يَرُدَّهُ، وَإِلَّا رَدَّهُ.

شرح منصور

وعدوه) بأن يزوجه (ولم يقوا) بأن زوجها غيره، (رجع بها). قاله الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup>. فإن كان الإعراض منه أو ماتت، فلا رجوع له. (وما قبض بسبب نكاح) أي: قبضه بعض أقاربها، كالذي يسمونه ميكله<sup>(٢)</sup>، (ف) حكمه (كمهر) فيما يقرره، وينصفه، ويُسقطه، (وما كتب فيه المهر، لها، ولو طلقت) عملاً بالعادة.

(وترد هدية) على زوج (في كل فرقة اختيارية مسقطة للمهر) كفسخ لعيب ونحوه، وفي فرقة قهرية، (كفسخ) من قبلها، (لفقد كفاءة ونحوه قبل الدخول) لدلالة الحال على أنه وهب بشرط بقاء العقد، فإذا زال، ملك الرجوع، كالهبة بشرط الثواب. (وتثبت) الهدية (مع) أمر (مقرر له) / أي: المهر، كوطء وخلوة. (أو) مقرر (لنصفه) كطلاق ونحوه؛ لأنه المفوت على نفسه.

٨٨/٣

(ومن أخذ شيئاً بسبب عقد) بيع ونحوه، (كدلال ونحوه، فإن فسح بيع بإقالة ونحوها مما يقف على تراض) كشرط الخيار لهما، ثم يفسخ البيع، (لم يردّه) أي: المأخوذ؛ للزوم البيع، (والإ) يقف الفسخ على تراض، كفسخ لعيب ونحوه، (ردّه) أي: المأخوذ بسبب العقد؛ لأن البيع وقع متزداً بين الزوم وعدمه.

(١) الاختيارات الفقهية ص ٢٣٤.

(٢) في (م): «مشكلة».

وقياسه، نكاحٌ فُسِّخَ لفقْدِ كفاءةٍ، أو عيبٍ، فيرُدُّه، لا لردِّه  
ورضاعٍ ومخالعةٍ.

### فصل في المفوضة

وتفويضُ بضعٍ؛ بأن يزوجَ أبٌ بنتهَ المُجْبِرَةَ، أو غيرهاَ بإذنها، أو  
غيرَ الأبِ بإذنها، بلا مهرٍ.

(وقياسه نكاحٌ فُسِّخَ لفقْدِ<sup>(١)</sup> كفاءةٍ أو عيبٍ، فيرُدُّه) أي: المأخوذُ  
آخذه، (لا) إن فُسِّخَ (لردِّه ورضاعٍ ومخالعةٍ) فلا يرُدُّه. هذا معنى كلام ابن  
عقيل في «النظريات»<sup>(٢)</sup>.

شرح منصور

### فصل في المفوضة

بكسر الواوِ وفتحِها، فالكسرُ على إضافةِ الفعلِ للمرأةِ على أنها فاعلةٌ،  
والفتحُ على إضافته لوليِّها. والتفويض: الإهمال، كأن المهرَ أهمل حيث لم  
يُسمَّ. قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لا يصلحُ الناسُ فوضيَ لا سِراً لهم ولا سِراً إذا جهأ لهم سادوا

أي: مهملين. (و) التفويض نوعان: (تفويضُ بضعٍ، بأن يزوجَ أبٌ ابنته  
المُجْبِرَةَ بلا مهرٍ، (أو) يزوجَ الأبُ (غيرهاَ بإذنها) بلا مهرٍ، (أو) يزوجَ (غيرُ  
الأبِ) كالأخ يزوجَ موليتهَ (بإذنها بلا مهرٍ)، فالعقد<sup>(٤)</sup> صحيحٌ، ويجب به مهرٌ  
المثل؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا  
لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ولحديث ابن مسعود: أنه سئل عن امرأةٍ تزوجها  
رجلٌ، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات<sup>(٥)</sup>، فقال ابن مسعود:

(١) في (م): «العقد».

(٢) معونة أولي النهى، ٣٠٦/٧.

(٣) هو: صلاحة بن عمرو، الملقب بالأفوه الأودي. انظر: «العقد الفريد» ٩/١.

(٤) في (س): «في العقد».

(٥) في (ز): «ماتت».

وتفويض مهر، كعلى ما شاءت، أو شاء، أو شاء أجنبي، ونحوه،  
فالعقد صحيح، ويجب به مهر المثل.

ولها مع ذلك، ومع فساد تسمية، طلب فرضه، .....

شرح منصور

لها صدق نساؤها، لا وكس ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث. فقام  
معقل بن سنان الأشجعي، فقال: قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق  
امرأة منا مثل ما قضيت. رواه أبو داود والترمذي<sup>(١)</sup>. وقال: حسن صحيح،  
ولأن القصد من النكاح الوصلة والاستمتاع دون الصداق، وسواء قال:  
زوجتك بلامهر، أو زاد: لا في الحال، ولا في المال؛ لأن معناهما واحد.

(و) الثاني: (تفويض مهر) بأن يجعل المهر إلى أحد الزوجين، أو  
غيرهما، (ك) قوله: زوجتك بنتي أو أختي ونحوها<sup>(٢)</sup> (على ما شاءت)  
الزوجة، (أو) على ما (شاء) الزوج، (أو) على ما شاء فلان، وهو (أجنبي)  
من الزوجين، أو يقرب لهما أو لأحدهما، (ونحوه) كعلى حكمها، أو<sup>(٣)</sup>  
حكمك، أو حكم فلان، (فالعقد صحيح، ويجب به) أي: العقد (مهر المثل)  
لما تقدم، ولأنها لم تأذن في تزويجها إلا على صداق، لكنه مجهول، فسقط  
لجهالته، فوجب<sup>(٤)</sup> مهر المثل، فلو فوض<sup>(٥)</sup> مهر أمة، ثم بيعت أو عتقت، ثم  
فوض<sup>(٥)</sup> لها مهر المثل، فهو لسيدها حال العقد.

٨٩/٣

(ولها مع ذلك) أي: التفويض طلب فرضه، (و) لها (مع فساد تسمية) كأن  
تزوجها على نحو خمر أو خنزير (طلب فرضه) قبل دخول وبعده، فإن امتنع،  
أجبر عليه؛ لأن النكاح لا يخلو من مهر. قال في «الشرح»<sup>(٦)</sup>: ولا نعلم فيه مخالفاً.

(١) أبو داود (٢١١٦)، والترمذي (١١٤٥).

(٢) ليست في (س).

(٣) بعدها في (م): «على».

(٤) بعدها في (م): «به».

(٥) في (م): «فرض».

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٦٠/٢١.

ويصح إبراؤها منه قبل فرضه.

فإن تراضيا، ولو على قليل، صح، وإلا فرضه حاكم بقدره.  
ويلزمهما فرضه، كحكمه. فدل أن ثبوت سبب المطالبة، كتقديره  
أجرة مثل أو نفقة، ونحوه، حكم، فلا يغيره .....

شرح منصور

(ويصح إبراؤها) أي: الزوجة (منه) أي: مهر المثل، (قبل فرضه) لانعقاد  
سبب وجوبه، وهو النكاح، كالعفو عن القصاص بعد الجرح.

(فإن تراضيا) أي: الزوجان الجائزا التصرف (ولو على) شيء (قليل،  
صح) فرضه، ولها ما تراضيا عليه قليلا كان أو كثيرا، عالين كانا أو جاهلين؛  
لأنه إن فرض لها كثيرا، فقد بذل لها (١) من ماله فوق ما يلزمه، وإن فرض لها  
يسيرا، فقد رضيت بدون ما وجب لها. وإن كان الزوج محجورا عليه لحظه،  
فليس لوليّه بذل أكثر من مهر مثلها، وإن كانت كذلك، فليس لوليها الرضا  
بأقل من مهر مثلها، (وإلا) يراضيا على شيء، (فرضه حاكم بقدره) أي:  
مهر المثل؛ لأن الزيادة عليه ميل على الزوج، والنقص عنه ميل على الزوجة،  
والميل حرام، ولأنه إنما يفرض بدل البضع، فيقدر بقدره، كقيمة متقوم أتلّف،  
ويُعتبر معرفة مهر المثل؛ ليتوصل إلى فرضه.

(ويلزمهما) أي: الزوجين (فرضه) لمهر المثل، (ك) ما يلزمهما  
(حكمه) رضيا به، أو لا؛ إذ فرضه حكم، (فدل) ذلك على (أن ثبوت  
سبب المطالبة) وهو هنا فرض الحاكم، (كتقديره) أي: الحاكم (أجرة مثل  
أو نفقة (٢)، ونحوه) كتقدير جعل، (حكم) أي: يتضمن الحكم (٣). قال ابن  
نصر الله: وليس بحكم صريح (٤). (فلا يغيره) أي: التقدير لنحو (نفقة وأجرة) (٥).

(١) ليست في (أ).

(٢) بعدها في (س): «أو منفعة».

(٣) في (ز): «الحاكم».

(٤) معونة أولي النهى ٣١٠/٧.

(٥-٥) في (س): «نفقة أو أجرة».

حاكم آخر، ما لم يتغير السبب.

وإن مات أحدهما قبل دخولٍ وفرضٍ، ورثه صاحبه، ولها مهرٌ نسائها.

وإن طُلقت قبلهما، لم يكن عليه إلا المتعة.....

شرح منصور

(حاكم آخر) لأن الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، (ما لم يتغير السبب) كإسرةٍ وعُسرةٍ في نفقةٍ وكسوةٍ، وغلاءٍ ورخصٍ في أجرةِ المثل، فإن تغير، غيره؛ لأنه عملٌ بالاجتهاد الثاني، وليس نقضاً للأول.

(وإن مات أحدهما) أي: الزوجين في نكاحِ التفويضِ (قبل دخولٍ) بمفوضة، (و) قبل (فرضٍ) حاكمٍ بمهرِ المثل، (ورثه صاحبه) سواء كان الميت الزوج أو الزوجة؛ لحديث ابن مسعود<sup>(١)</sup>. ولأن ترك التسمية لا يقدح في صحة النكاح. (ولها) مع موت أحدهما، وكذا سائر ما يقرر المهر، (مهرٌ نسائها) أي: مهرٌ مثلها معتبراً بمن يساويها من أقاربها، كما يأتي؛ لحديث ابن مسعود<sup>(١)</sup>.

(وإن طُلقت) مفوضةً (قبلهما) أي: قبل دخولٍ وفرضٍ مهرٍ، (لم يكن عليه) أي: المطلق (إلا المتعة) نصاً، وهو قول ابن عمر<sup>(٢)</sup> وابن عباس<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، والأمر<sup>(٣)</sup> يقتضي الوجوب، وأداء الواجب من الإحسان، فلا تعارض. وكل فرقة يتنصّف بها المسمّى، توجب المتعة إذا كانت مفوضةً. وكل فرقة تُسقط المسمّى، كاختلاف دينٍ، وفسخٍ لرضاعٍ من قبلها، لا تجب به متعة؛ لقيامها مقام نصف<sup>(٤)</sup> المسمّى، فتسقط المتعة<sup>(٥)</sup> في كلِّ موضع يسقط

(١) تقدم ص ٢٧٣.

(٢) أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» ١٠/٢٢٥.

(٣) ليست في (م).

(٤) ليست في (ز).

(٥) ليست في (س) و (ز) و (م).

وهي ما يجبُ لحرّةٍ أو سيّدِ أمةٍ على زوجٍ، بطلاقٍ قبلَ دخولٍ، لمن لم يُسمَّ لها مهرٌ مطلقاً، على الموسعِ قدره، وعلى المُقتِرِ قدره.  
فأعلاها خادماً، وأدناها كسوةٌ تُجزئها في صلاحيتها.  
ولا تسقطُ إن وهبته مهرَ المثلِ قبلَ الفرقةِ.

فيه نصفُ المسمى (٣).

شرح منصور

(وهي) أي: المتعة (ما يجبُ لحرّةٍ أو سيّدِ أمةٍ على زوجٍ بطلاقٍ قبل دخولٍ لمن لم يُسمَّ لها مهرٌ) صحيحٌ (مطلقاً) أي: سواء كانت مفوضةً بضعٍ أو مفوضةً مهرٍ، (أو مسمّى لها مهرًا) فاسدٌ، كخمرٍ وخنزيرٍ، وسواء كان الزوجان حرّين أو رقيقين أو مختلفين، مسلمين أو ذميين، أو مسلماً وذمية؛ لعموم النص، ولأنّ ما يجب من الفرض يستوي فيه المسلم والكافر، والحرُّ والرقيق، كالمهر، (على الموسعِ قدره، وعلى المُقتِرِ أي: المعسرِ قدره). نصّاً، اعتباراً بحال الزوج؛ للآية.

(فأعلاها) أي: المتعة (خادماً) إذا كان الزوجُ موسراً، والخادمُ الرقيقُ ذكراً كان أو أنثى. (وأدناها) إذا كان الزوجُ فقيراً (كسوةً تجزيها) أي: الزوجة (في صلاحيتها) وهي: درعٌ وحمارٌ، أو ثوبٌ تصلّي فيه، بحيث يستر ما يجب ستره.

(ولا تسقطُ) المتعة (إن وهبته) المرأة (مهرَ المثلِ) أي: أبرأته منه (قبل الفرقةِ) لظاهر الآية، ولأنها إنما وهبته مهرَ المثل، فلا تدخل فيه المتعة، ولا يصحُّ إسقاطها قبل الفرقة؛ لأنّها لم تجب بعدُ، كإسقاط الشفعة (٢) قبل البيع. وإن وهب (٣) الزوجُ للمفوضة شيئاً، ثم طلقها قبل دخولٍ وفرض، فلها المتعة، نصّاً، لأن المتعة إنما تجب بالطلاق، فلا يصحُّ قضاؤها قبله، وكنصفِ المسمى.

(١-١) ليست في (ز).

(٢) في (ز): «المتعة».

(٣) في (ز): «أوجب».

وإن دخلَ بها، استقرَّ مهرُ المثلِ، ولا مُتعةٌ إن طَلقتَ بعدُ.  
ومهرُ المِثْلِ معتبرٌ بمن يُساويها من جميعِ أقاربِها، كأمٍّ وخالةٍ  
وعمةٍ وغيرهن، القُربى فالقُربى، في مالٍ وجمالٍ، وعقلٍ وأدبٍ، وسِنٍّ  
وبكارةٍ أو ثُيوبةٍ، وبلدٍ.

شرح منصور

(وإن دخلَ) الزوجُ (بها) أي: المفوضة، (استقرَّ مهرُ المِثْلِ) كالمسمى،  
وكذا لو خلا بها ونحوه. (ولا مُتعةٌ) لمفوضة (إن طَلقتَ بعدُ) استقرار مهر  
مثلها بنحو دخول؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ  
أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ثم قال: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ  
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فخصَّ الأولى بالمتعة والثانية  
بنصفِ المفروض<sup>(١)</sup> مع تقسيمه النساءَ قسمين، فدلَّ على اختصاصِ كلِّ قسمٍ  
بحكمه. وإن فرضَ لها مع ما يصحُّ فرضُه، فكالمسمى يتنصَّف بنحو طلاقٍ قبل  
دخولٍ، ولا مُتعةٌ معه.<sup>(٢)</sup> وكذا لا مُتعةٌ لمطلقة بعد دخولٍ مطلقاً<sup>(٣)</sup>. وحيث لا  
تجبُ المُتعةُ للمطلقة، فهي مستحبة.

(ومهرُ المِثْلِ معتبرٌ بمن يساويها من جميعِ أقاربِها) أي: المفوضة، (كأمٍّ  
وخالةٍ وعمةٍ وغيرهن) كأختٍ وبنْتٍ أخٍ أو عمٍّ، (القُربى فالقُربى) لقوله في  
حديث ابن مسعود: ولها صداق نساؤها<sup>(٤)</sup>. فإن المرأة تُنكح لحسبِها؛  
للأثر<sup>(٤)</sup>. وحسبُها يختص به أقاربُها. ويزداد المهر لذلك ويقلُّ لعدمه. ويُعتبر  
التساوي (في مالٍ وجمالٍ، وعقلٍ، وأدبٍ، وسِنٍّ وبكارةٍ أو ثُيوبةٍ، وبلدٍ)  
وصراحةٍ نسبٍ، وكلُّ ما يختلف لأجله المهر؛ لأن مهرَ المِثْلِ بدلٌ متلفٍ، وهذه  
الصفاتُ مقصودةٌ فيه، فاعتُبرت.

(١) في (ز): «المفوضة».

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

(٣) تقدم ص ٢٧٣.

(٤) هو قوله ﷺ: «تنكح المرأة لأربع...»، وقد تقدم ص ١٠١.

فإن لم يكن إلا دونها، زيدت بقدر فضيلتها، أو إلا فوقها،  
نقصت بقدر نقصها.

وتعتبر عادةً في تأجيل وغيره. فإن اختلفت، أو المهور، أخذ  
بوسط حال.

وإن لم يكن لها أقارب، اعتبر شبهها بنساء بلدها. فإن عُدمن،  
فبأقرب النساء شبهاً بها من أقرب بلد إليها.

### فصل

ولا مهر بفرقة قبل دخول، في نكاح فاسد، ولو بطلاق أو موت.

شرح منصور

(فإن لم يكن) في نساها (إلا دونها، زيدت بقدر فضيلتها) لأن زيادة  
فضيلتها تقتضي زيادة مهرها، فتقدر الزيادة بقدر الفضيلة. (أو) لم يوجد في  
نساها (إلا فوقها، نقصت بقدر نقصها) كأرش عيب يقدر بقدر نقص المبيع.  
(وتعتبر عادةً) نساها (في تأجيل) مهر أو بعضه، (وغيره) كالتخفيف عن  
عشيرتهن دون غيرهم، وكذا لو كان عادتهم التخفيف لنحو شرف زوج أو  
يساره، إجراء لها على عادتتهن، (فإن اختلفت) عادتتهن، (أو) اختلفت (المهور،  
أخذ) بمهر (وسط حال) من نقد البلد. فإن تعدد، فمن غلبه، كقيم المتلفات<sup>(١)</sup>.

(وإن لم يكن لها أقارب) من النساء، (اعتبر شبهها بنساء بلدها، فإن  
عُدمن) أي: نساء بلدها. (ف) للاعتبار (بأقرب النساء شبهاً بها من أقرب  
بلد إليها) لأن الإضافة في قوله: ولها صداق نساها، لأدنى ملابسة، فلما  
تعذر أقاربها. اعتبر أقرب الناس شبهاً بها من غيرهن، كما تُعتبر القرابة البعيدة  
عند عدم القرابة القريبة.

(ولا مهر بفرقة قبل دخول) أو خلوة (في نكاح فاسد، ولو بطلاق أو موت)

(١) في (م): «المتقومات».

وإن دخل، أو خلا بها، استقرّ المسمّى.

ويجب مهرُ المثلِ بوطء، ولو من مجنون، في باطلٍ إجماعاً، أو بشبهة، أو مكرهةً على زناً، في قبْلِ، دون أرشٍ بكاره، .....

شرح منصور

لأنَّ العقدَ الفاسدَ وجودُه كعدمه، ولم يستوفِ العقودَ عليه، أشبه البيعَ الفاسدَ والإجارةَ الفاسدةَ إذا لم يتسلّم.

(وإن دخل) أي: وطئ في النكاح الفاسد، (أو خلا بها) فيه، (استقرّ) عليه المهر (المسمّى) نصّاً، لما في بعض ألفاظِ حديث عائشة من قوله: «ولها الذي أعطها بما أصاب منها»<sup>(١)</sup>. قال القاضي: حدثناه أبو بكر البرقاني وأبو محمد الخلال بإسنادهما<sup>(٢)</sup>. ولاتفاقهما على أنّه المهرُ، واستقراره بالخلوّة، بقياسه على النكاح الصحيح.

(ويجب مهرُ المثلِ بوطء، ولو) كان الوطاء (من مجنونٍ في) نكاحٍ (باطلٍ، إجماعاً) كنكاحٍ خامسةٍ أو معتدّة، (أو) وطئٍ (بشبهة) <sup>(٣)</sup> إن لم تكن حرّةً عالمةً مطاوعةً فيهما<sup>(٤)</sup>، (أو) وطئٍ (مكرهةً على زناً) إن كان الوطاء (في قبْلِ) لقوله ﷺ: «فلها المهرُ بما استحلّ من فرجها»<sup>(٥)</sup>، أي: نال منه، وهو الوطاء؛ لأنّ ذكْرَ الاستحلالِ في غيرِ موضعِ الحلِّ دليلٌ على إرادةِ المباشرةِ المقصودةِ منه. وهي الوطاء، ولأنّه إتلافٌ لبضعٍ بغيرِ رضا مالِكِهِ، فأوجب القيمةَ، وهو المهرُ، كسائرِ المتلفاتِ. ومن طلق زوجته قبل دخولٍ / وظنَّ أنّها لم تبين منه به فوطئها، فعليه نصفُ المسمّى بالطلاقِ، ومهرُ المثلِ بالوطءِ، (دون أرشٍ بكاره) فلا يجب مع المهرِ؛ لأنّ الأرشَ يدخل في مهرِ المثل؛ لأنّه يُعتبر ببيكرٍ مثلها، فلا يجب مرةً أخرى، وسواء كانت الموطوءةً أجنبيةً أو من ذوات محارمه؛

(١) أخرجه أحمد ٤٧/٦، وأبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩).

(٢) معونة أولي النهى ٣١٨/٧.

(٣-٣) ليست في (ز) و(س).

(٤) تقدم تخريجه آنفاً.

ويتعدّد بتعدّد شبهة وإكراه.

ويجبُ بوطءِ ميتةٍ، لا مطاوعةٍ، غيرِ أمةٍ أو مبعّضةٍ، بقدرِ رِقٍّ.  
وعلى من أذهبَ عُذْرَةَ أجنبيّةٍ بلا وطءٍ، أرشُ بكارتها.

شرح منصور

لأنَّ ما ضُمنَ للأجنبيِّ، ضُمنَ للقريبِ، كالمالِ، بخلاف اللواطِ، فإنه غير مضمونٍ على أحدٍ؛ لعدم ورودِ الشرعِ ببدله، ولا هو إتلافٌ لشيءٍ، فأشبهه القبلةَ والوطءَ دون الفرجِ.

(ويتعدّد) مهرٌ في وطءِ شبهةٍ (بتعدّد شبهة) كان وطئها ظاناً أنها زوجته خديجة، ثم وطئها ظاناً أنها زوجته زينب، ثم وطئها ظاناً أنها سُرّيته، فيجب لها ثلاثة مهورٍ. فإن اتحدت الشبهةُ وتعدّد الوطءُ، فمهرٌ واحدٌ. (و) يتعدّد المهرُ بتعدّد (إكراه) على زنا، وإن (اتحد الإكراه<sup>(١)</sup>) وتعدّد الوطءُ، فمهرٌ واحدٌ.

(ويجب) مهرٌ (بوطءِ ميتة) كالحية. وقال القاضي<sup>(٢)</sup>: وطء الميتة محرّمٌ، ولا مهرٌ ولا حدٌّ، و(لا) يجبُ مهرٌ بوطءِ (مطاوعة) على زنا؛ لأنّه إتلافٌ بضعِ برضا مالِكِه، فلم يجب له شيءٌ، كسائر المتلفاتِ، وسواء كان الوطءُ في قبلٍ أو دبرٍ، (غيرِ أمة) فيجب لسيدّها مهرٌ مثلها على زانٍ بها ولو مطاوعةً؛ لأنّها لا تملكُ بضعها، فلا يسقطُ حقُّ سيّدّها بطواعيتها. (أو) غير (مبعّضة) طاوعت على الزنا، فلا يسقطُ حقُّ سيّدّها بمطاوعتها، بل له من مهرها (بقدر رِقٍّ) لأنَّ رضاها لا يُسقطُ حقَّ غيرها من مهرها.

(وعلى من أذهبَ عُذْرَةَ) بضمّ العين، أي: بكارّة (أجنبيّة) أي: غير زوجته (بلا وطءٍ، أرشُ بكارتها) لأنّه إتلافٌ جزءٍ لم يردِ الشرعُ بتقدير عوضه، فيرجع فيه إلى أرشِهِ، كسائر المتلفاتِ، وهو ما بين مهرها بكاراً وثيباً. ذكره في الإقناع<sup>(٣)</sup>، وغيره. ومقتضى ما يأتي في الجنایات أنّ أرشه حكومةٌ.

(١-١) في (س): «اتحدت الشبهة أو الإكراه».

(٢) الفروع ٢٩٥/٥.

(٣) ٣٩٧/٣.

وإن فعله زوجٌ، ثم طلق قبل دخولٍ، لم يكن عليه إلا نصفُ  
المسمّى.

ولا يصحُّ تزويجُ مَنْ نكأها فاسدٌ، قبل طلاقٍ أو فسخٍ. فإن  
أباهما زوجٌ، فسحّه حاكمٌ.

ولزوجةٍ قبل دخولٍ، منعٌ نفسها حتى تقبضَ مهرًا حالاً، .....

شرح منصور

(وإن فعله) أي: إذهاب العذرة (زوج) بلا وطءٍ، (ثم طلق) التي أذهب  
عذرتها بلا وطءٍ (قبل دخول) بها أو خلوةٍ ونحو قبلية، (لم يكن عليه إلا  
نصفُ المسمّى) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾... الآية:  
[البقرة: ٢٣٧]. وهذه مطلقةٌ قبل المسيسِ والخلوة، فليس لها إلا نصفُ  
المسمّى، ولأنه أتلفَ ما يستحقُّ إتلافه بالعقد، فلا يضمُّه لغيره، كما لو أتلفَ  
عذرةً أمته.

(ولا يصحُّ تزويجُ مَنْ نكأها فاسدٌ) كالنكاح بلا وليٍّ، (قبل طلاقٍ أو  
فسخٍ) لأنه نكاحٌ يسوغُ فيه الاجتهادُ، فاحتاج إلى إيقاعِ فرقةٍ، كالصحيح  
المختلف فيه، ولأنَّ تزويجها بلا فرقةٍ يفضي إلى تسليطِ زوجين عليها، كلُّ  
واحدٍ يعتقدُ صحَّةَ نكاحه وفسادِ نكاحِ الآخرِ، بخلاف النكاحِ الباطلِ. (فإن  
أباهما) أي: الطلاقَ والفسخَ (زوجٌ، فسحّه حاكمٌ) نصًّا، لقيامه مقامِ الممتنعِ  
مما وجبَ عليه/ فإذا تزوجت بأخرَ قبل التفريق، لم يصحَّ النكاحُ الثاني، ولم  
يُجزَّ تزويجها لثالثٍ حتى يطلق الأولان، أو يُفسخ نكاحهما.

٩٣/٣

(ولزوجةٍ قبل دخولٍ منعٌ نفسها) من زوجٍ (حتى تقبضَ مهرًا حالاً) مسمّى  
لها كانت أو مفوضة. حكاها ابن المنذر إجماعاً<sup>(١)</sup>. ولأن المنفعة المعقود عليها تتلفُ  
بالاستيفاء، فإذا تعذَّر عليها استيفاءُ المهرِ، لم يمكنها استرجاعُ بدله، بخلاف المبيعِ.

(١) الإجماع ص(٩١).

لا موجَّلاً حلَّ، ولها زمنه النفقة، والسفرُ بلا إذنه.

ولو قبضته وسلَّمتْ نفسها، ثم بانَ مَعِيَّاً، فلها منعُ نفسها.

ولو أبى كلُّ تسليمٍ ما وجبَ عليه، أُجبرَ زوجٌ، ثم زوجةٌ.

وإن بادَرَ أحدهما به، أُجبرَ الآخرُ.

شرح منصور

(لا) تمنع نفسها حتى تقبضَ (موجَّلاً)، ولو (حلَّ) لأنَّها رضيت بتأخيرهِ، (ولها زمنه) أي: للزوجة زمن منع نفسها لقبض مهرِ حال (النفقة) لأنَّ الحبسَ من قبله. نصًّا. (و) للزوجة زمن منع نفسها لقبض مهرِ حال (السفر) بلا إذنه) أي: الزوج؛ لأنَّه لم يثبت له عليها حقُّ الحبس، فصارت كمن لا زوج لها<sup>(١)</sup>. وبقاءُ درهمٍ منه كبقاءِ جميعه، كسائر الديون. ومتى سافرت بلا إذنه، فلا نفقة لها كما بعد الدخول.

(ولو قبضته) أي: المهرَ الحالَّ، (وسلَّمتْ نفسها، ثم بانَ) المقبوضُ (معيَّاً، فلها منعُ نفسها) حتى تقبضَ بدلَه؛ لأنَّها إنما سلَّمتْ نفسها ظنًّا منها أنها قبضته، فتيبَّ عدهُ.

(ولو أبى كلُّ) من الزوجين (تسليمٍ ما وجبَ عليه) بأن قال الزوجُ: لا أسلِّمُ المهرَ حتى أتسلِّمها، وقالت: لا أسلِّمُ نفسي حتى أقبضَ حالَّ مهري، (أُجبرَ زوجٌ) أولاً على تسليمِ صداقٍ، (ثم) أُجبرت (زوجة) على تسليمِ نفسها؛ لأنَّ في إجبارها على تسليمِ نفسها أولاً خطرُ إتلافِ البُضعِ والامتناع<sup>(٢)</sup> من بذلِ الصداقِ، ولا يمكنُ الرجوعُ في البُضعِ.

(وإن بادَرَ أحدهما) أي: أحد الزوجين (به) أي: ببذلِ ما وجبَ عليه للآخرِ، (أُجبرَ الآخرُ) لانتفاءِ عذرهِ في التأخيرِ.

(١) ليست في (س).

(٢) في (س): «الامتناع».

ولو أبت التسليم بلا عذر، فله استرجاع مهر قبض.  
 وإن دخل، أو خلا بها مطاوعةً، لم تملك منع نفسها بعد.  
 وإن أعسر بمهر حال، ولو بعد دخول، فلحرة مكلفة الفسخ، ما  
 لم تكن عالمة بعسرته.  
 والخيرة لحرّة وسيد أمة، لا ولي صغيرة ومجنونة. ولا يصحّ الفسخ  
 إلا بحكم حاكم.

شرح منصور

(ولو أبت) زوجة (التسليم) أي: تسليم نفسها (بلا عذر) لها، (فله)  
 أي: الزوج (استرجاع مهر قبض) منه.  
 (وإن دخل) الزوج بها مطاوعةً، (أو خلا بها) الزوج (مطاوعةً) لم تملك  
 منع نفسها) منه (بعد) ذلك؛ لاستقرار العوض بالتسليم برضاها. فإن وطئها  
 مكرهةً، لم يسقط حقها من الامتناع بعد؛ لحصوله بغير رضاها، كالمبيع، إذا  
 أخذه المشتري من البائع كرهاً.  
 (وإن أعسر) زوج (بمهر حال) ولو بعد دخول، (فله) زوجة (حرّة) مكلفة  
 (الفسخ) لتعذر الوصول إلى العوض، كما لو أفلس مشتري بثمن، (ما لم تكن)  
 الزوجة تزوجته (عالمة بعسرته) أي: الزوج حين العقد؛ لرضاها بذلك.  
 (والخيرة) في الفسخ (ل) زوجة (حرّة) مكلفة، (وسيد أمة) لأنّ الحقّ في  
 المهر لهما، و(لا) خيرة ل(ولي صغيرة ومجنونة) لأنّه لا حقّ له في المهر؛ لأنّه  
 عوضٌ منفعة البضع. (ولا يصحّ الفسخ) لذلك، (إلا بحكم حاكم) لأنّه فسخٌ  
 مختلفٌ فيه، أشبه الفسخ للعنة، والإعسار بالنفقة. ومن اعترف لامرأة بأن هذا  
 ابنه منها، لزمه لها (١) مهر مثلها؛ لأنّه الظاهر (٢). قاله «في الترغيب» (٣).

(١) ليست في (س).

(٢) من هنا يبدأ سقط في الأصل.

(٣) معونة أولي النهى ٣٢٥/٧.